سياسات الأرض تجاه الإفريقيين فى جنوب إفريقيا

(دراسة وثائقية للفترة من 1894 إلى 1910)

الدكتور

أحمد عبد الدايم محمد حسين

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

معهد البحوث والدراسات الإفريقية

سياسات الأرض تجاه الإفريقيين فى جنوب إفريقيا
(دراسة وثائقية للفترة من 1894 إلى 1910)

التأريخ لسياسات الأرض تجاه الإفريقيين هو تأريخ للاستيطان، وتأريخ للبواعث والدوافع الحقيقية التى أنتجت نظام الأبارتهيد فيما بعد، وهو أيضاً تأريخ لتحالفات القوى البيضاء ضد الإفريقيين . ودراسة سياسات الأرض بالغة الأهمية لمعرفة لماذا تطورت الأمور فى جنوب إفريقيا حتى أفرزت نظاماً عنصرياً قل أن تجد له نظيراً فى التاريخ اللهم إلا دولة إسرائيل، ويعنى هذا البحث بدراسة سياسات الأرض تجاه الإفريقيين فى جنوب إفريقيا فى الفترة من 1894 إلى 1910، فلقد كانت تلك السياسات مطلباً ضرورياً فى مستعمرات جنوب إفريقيا الأربع ، يتسق تماماً مع التوسع الاقتصادى الحادث، ويتسق أيضاً مع ضغوط الملاك البيض وظهور تحالفات ضد سيطرة الإفريقيين على الأرض . وذلك اعتماداً على وثائق وزارة المستعمرات ومضابط البرلمان البريطانى فى الفترة من 1894-1910.

فاختيار سنة 1894لتبدأ بها الدراسة، لأنها السنة التى شهدت بداية مرحلة جديدة بإصدار قانون جلين جراى واحتجاجات الإفريقيين على تحويل نظام ملكيتهم . أما اختيار سنة 1910 لتنتهى بها الدراسة، فهى السنة التى شهدت قيام اتحاد جنوب أفريقيا، وبالتالى تغيرت بعدها ملامح سياسات الأرض بصورة كاملة، كما أن فترة الدراسة تمثل نموذجاً حقيقياً للصراع والمقاومة على الأرض، وتمثل إسهاماً مهماً للإفريقيين فى الاقتصاد النقدى ، لكن بوسائل جديدة استحدثها الإفريقيون غير المقاومة المسلحة، أثبت فيها الإفريقيون كفاءتهم، على نحو ما نراه فى هذه الدراسة .

وتتناول الدراسة سياسات الأرض قبل سنة 1894، ثم قانون جلين جراى ومحاولة فرض الملكية الفردية، ثم تتحدث عن دوافع تطور مسألة الأرض بعد قانون جلين جراى، وأخيراً تتناول تشكيل لجنة الشئون الوطنية وأهم توصياتها ، وكيف تطورت سياسات الأرض حتى قيام اتحاد جنوب إفريقيا .

أولاً سياسات الأرض تجاه الإفريقيين قبل سنة 1894 :

ترتب على استيلاء المستوطنين البيض على أراضى الإفريقيين فى الكيب، عدم السماح لهم بدخول أراضى البيض إلا بعد الاتفاق على العمل ، ومن ثم تحول كثير من ملاك الأرض الحقيقيين إلى خدم يسعون إلى دخول أراضى البيض للحصول على فرصة عمل لدى المزارعين البيض[1] وفى المستعمرات الثلاث الأخرى لم تكن مسألة الحدود بين القبائل معروفة، بل ظهرت مسألة الأرض كمسألة مهمة منذ تكوين الدويلات البيضاء، سواء فى الترانسفال أو الاورنج الحرة، وبدا الأمر بأن هناك قوانين وسلطات على الأفراد والأرض، لهذا بدأ الأفارقة يعرفون مسألة الحدود منذ الهجرة الكبرى[2]. ولكون العناصر الأولى للمستوطنين كانوا من الفقراء والمعدمين، لذا كانت رغبتهم فى التملك وإحساسهم المتنامى بالنهم لضم الأراضى يتزايد بصورة كبيرة، ومن ثم عملوا على التوسع على حساب الوطنيين[3]. فى حين كانت ملكية الأرض جماعية فى كل القبائل عدا الفنجو، فقد كانوا بلا زعامات، لهذا امتدت الملكية الفردية بينهم وأصبحوا - بعد اختلاطهم بالبيض- من طبقة الملاك[4] وهذا – فى تقديرى - ميزهم وجعلهم رواد الإستقلال الاقتصادى الفردى بين الإفريقيين، فقد استطاعوا المشاركة فى اقتصاد التبادل وصدروا محاصيلهم إلى أسواق البيض خصوصا أسواق الكيب[5].

وكانت صادرات البيض خلال أول قرنين من وجودهم تعتمد على الزراعة، حتى جاءت الاكتشافات المعدنية لتلعب دوراً مؤثراً فى تطوير النشاط الزراعى. فكانت ضرائب التعدين تذهب لتقدم المساعدات للمزارعين البيض ولتمويل البحوث الزراعية والإمداد بوسائل النقل الرخيصة (6) . وكان الهجوم على أراضى السود قد زاد فى ثمانينيات القرن التاسع عشر بعدما عكست الأنشطة الاقتصادية الزراعية البيضاء نمواً ملحوظاً ، ظهر فى صادراتهم الزراعية عبر المحيط الهندى من ناتال وحتى زنزبار،

وبالأخص موانى دربان فى ناتال، ولورانزو ماركيز فى موزمبيق[7]. وكان التوسع الاقتصادى متسقاً تماما مع الاهتمام بالبنية الأساسية، خصوصاً مع استكمال خطوط السكك الحديدية سواء داخل الكيب، أو إلى جمهوريتى الأفريكانرز (الترانسفال والأورنج) أو إلى ناتال البريطانية[8] لهذا كانت هناك رغبة حقيقية – قادتها المستعمرات البريطانية – فى تهدئة المناطق الإفريقية، بعدما انتشرت الصراعات حول الأراضى فى كل مكان، ولهذا تم تشكيل لجان ملكية لوضع اتفاقيات للحدود بين الإفريقيين والأوربيين، سواء على حدود مستوطنة الكيب، أو على حدود مستعمرة ناتال والمحميات البريطانية، وذلك لتهدئة ثائرة الوطنيين الإفريقيين، مع إدراك السلطات الكامل بأنه لا يمكن أن يتم ذلك الا من خلال الزعامات الإفريقية[9] . لهذا كان لابد من البحث عن وسائل جديدة لتغيير نظام الملكية المتبع داخل المناطق الإفريقية، خصوصاً بعدما تحددت تلك المناطق فى ثمانينيات القرن التاسع عشر .

وفى تقديرى أن الانقلاب الحقيقى فى سياسة الأرض بدأ بفرض السلطات البريطانية لضريبة الرأس فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، وذلك لأن الفلاحين الإفريقيين غير القادرين على دفع تلك الضريبة سيتركونها لصالح المتعاونين معها، ولفرض نظم ملكيتها داخل مناطق الإفريقيين بطريقة غير مباشرة. وقامت الزعامة الإفريقية بجمع هذه الضريبة، وبالتالى أصبحوا بمثابة الوسطاء بين السلطات البيضاء والفلاحين الإفريقيين، واكتسبت الزعامة – من خلال الضرائب – سلطة جديدة ساعدتها فى تنمية ملكيتها وملكية أعوانها . وهذا يفسر لماذا تظلم الإفريقيون من الضرائب، وكيف عانت غالبية المناطق الإفريقية وضعاً اقتصادياً سيئاً لم يكن مألوفاً من قبل[10]. ورغم انتزاع الأراضى من الإفريقيين، وفرض الضرائب فى كافة الوحدات الأربع إلا أن هذا لم يتفق مع أهدف الحكومة فكانت النتيجة أن نشأت طبقة من الملاك وواضعى اليد والمستأجرين من الإفريقيين خارج مناطقهم[11] لهذا كان لابد من تحديد مواصفات هؤلاء الذين يندفعون من المناطق الإفريقية باتجاه مناطق البيض .

ومنذ سنة 1890 وضعت صعوبات تمنع الإفريقى من الوصول للأرض، فزيدت الإيجارات والضرائب، وبدأ يتم طرد المستأجرين وواضعى اليد السود من الأراضى

الخاصة والعامة، وبيعت هذه الأراضى للمزارعين البيض الرأسماليين[12]. وأدت نظم حيازة الأرض وسياساتها عبر الضرائب فى عقد الثمانينيات إلى تردى أحوال الإفريقيين الاقتصادية داخل مناطقهم، مما شكل عاملاً محرضاً للتوجه إلى مناطق الأوروبيين، لهذا انتشرت عمليات وضع اليد والمزارعة وأصبحت هذه الممارسات شائعة فى المناطق الريفية البيضاء، لكنها كانت تهدد مزارع البيض التجارية، فنمو الأسواق الحضرية وتدفق الأموال إلى المنطقة رفع من قيمة الأرض، ولهذا شب جيل جديد من البيض لديه الرغبة فى امتلاك أكبر مساحة من الأرض ، ولا يقبل الدخول فى منافسة مع الإفريقيين، الذين يمثلون صغار الملاك، لهذا كان قانون جلين جراى خطوة فى هذا الاتجاه ، فقد تحالف كل من رودس وهوفماير، لذا بدا الطريق مفتوحاً لإصدار قانون يراعى مصالح هؤلاء [13]. وأشارت إحدى الوثائق إلى أن صدور قانون جلين جراى جاء ليلبى حاجة ضرورية للبيض ، خصوصاً عندما طرح أحد البيض مشكلته فى بوندولاند سنة1888 ، فقد جاء وكيلاً لشركه تعدينية فى منطقة بليوز BLUES ليتمكن من شراء مساحة من الأرض تستغلها الشركة للتنقيب عن المعادن، ولكن نظم الملكية الجماعية للأرض سببت له مشاكل كثيرة [14].

ثانياً- قانون جلين جراى والملكية الفردية :

عرضنا صورة موجزة لسياسات الأرض فى عقد الثمانينيات وما انتهت إليه من نتائج شكلت خصماً وضغطاً على الإفريقيين فى مناطقهم، وفى نفس الوقت إضافة لهم فى مناطق البيض، من خلال انتشار نظم المزارعة ووضع اليد، لهذا كان لابد من تحديد مواصفات هؤلاء الذين يظلون فى المعازل، وأولئك الذين يتركون أراضيهم باتجاه المدن البيضاء، وذلك من خلال إصدار قانون وظيفته فى نظر البيض الاستفادة من تحديد الملكية، وفى نظر الإفريقيين خلق تمايزات وصراعات داخل المجتمع الإفريقى، لهذا سيكون حديثنا فى هذا النقطة عن الأسباب التى أدت إلى تقديم قانون جلين جراى لسنة 1894، وأهم بنوده، وكيف كانت ردود أفعال الإفريقيين واحتجاجاتهم على صدور القانون .

أ- أسباب تقديم القانون :-

كانت سياسات الأرض التى طبقتها السلطات البيضاء عبر الوحدات الأربع هى الطريقة الفعالة لإجبار الإفريقيين لترك مناطقهم، وأصبح دخل الفلاح الإفريقى أقل

أنواع الدخل بالنسبة للإفريقيين الآخرين، ومن ثم أصبحت مسألة تفكيك الأرض وتركيزها فى أيدى قلة مستفيدة تخدم النظام العنصرى هى الأمر الذى يشغل تفكير بعض القيادات البيضاء، وهذا الأمر اقتصر- فى البداية – على الكيب، وكان فرض سياسة الملكية الفردية يسمح بتدخل البيض فى عملية البيع والشراء كمسئولين عن الأرض، ويوفر أيضاً سلطة كبيرة للزعماء فى تخصيص الأرض الجماعية، مما يجعل أنظار السود تتجه إلى أن الحكومة غير مسئولة عن هذا النظام، وبالتالى يبتعد الصراع عن البيض[15]..ولما كانت ملكية الأرض جماعية ، فإن استيلاء البيض على الأرض قلل من مساحة الأرض المتاحة أمام الإفريقيين مما شكل خطورة كبيرة على حياتهم. وقاد إلى ارتفاع حدة النقاش حول مسألة الملكية التقليدية للأرض، بمعنى هل سيستمر استخدام الأرض أم يحل محله تمليك لهؤلاء الذين يتعاونون مع المجتمع الأبيض، ولم يكن نظام الملكية الفردية معروفاً بصورة كبيرة إلا فى الكيب وبين الفنجو والجريكوا. ويمكن التدليل على ذلك بالاستشهاد ببعض الامثلة، فقد استطاع تجمع من أصحاب رؤوس الأموال الإفريقيين شراء عدة مزارع من البيض ودفعوا 10.000 جنيه للمزرعة الواحدة، وفى إحدى المرات ساهم خمسون فردًا لشراء مزرعة واحدة[16] وبالتالى لم يكن كل الإفريقيين يفتقرون لرأس المال، بل استطاع قلة منهم الاتحاد معا لشراء المزيد من الأرض، وهذا يدل على وعى الإفريقيين وحسن اختيارهم للمجال الذى كانوا يستثمرون فيه أموالهم، ولأنهم وجدوا أن خبرتهم تتمثل فى الزراعة، ولا يمكنهم منافسة البيض فى المجالات الأخرى، لكن هذا الأمر لم يتطور لشكل من أشكال المشروعات الرأسمالية - كمزارع الأوربيين- التى كان يمكن أن تلعب دوراً مهما فى الاقتصاد النقدى، لهذا ظلت مساهماتهم فى اقتصاد التبادل محدودة .

وأيضا فإن تقديم قانون جلين جراى كان ردة على الأساليب المتبعة فى الكيب، فتحديد مساحة 8 أكر• (4 مورجين) لكل إفريقى، سيقود بالطبع لأن يصبح معظم الأفراد غير مؤهلين للتصويت فى الانتخابات، وكانت الملكية أحد الشروط المطلوبة فى الإفريقى الذى يشارك فى انتخاب نواب البرلمان البيض. لهذا اعترض الإفريقيون المسيحيون على تقديم هذا القانون، لأنه يغرض لاستثنائهم من المسيحية والحضارة الغربية . وهناك سبب آخر جعل سيسل رودس • يصرعلى تقديم اللائحة للبرلمان، وهو هجوم الفقراء البيض فى الكيب على المدن، فتشير التقارير بأن أجورهم كانت ضعيفة،

وأن دخولهم فى منافسة مع الإفريقيين هى مسألة حتمية، وأن هذا الأمر انتشر عبر جنوب إفريقيا منذ بداية التسعينات. وأن مشاكلهم جعلت الكثير من الصحفيين والكتّاب وأصحاب المصالح يشنون حملات صحفية منذ سنة 1893، وذلك لكونهم أصبحوا يعيشون جنباً إلى جنب بجوار السود ، وشاركهم القادة والسياسيون والمثقفون عبر أنحاء القطر، وعبروا بأن مشكلة الفقر بين البيض ليست مشكلة طبقية بل هى مشكلة عرقية وأنها تهدد تفوق البيض وسلطاتهم فى المنطقة [17]. وعبرت إحدى الوثائق بأن سياسة تحديد أراضى الإفريقيين فى المعازل بدأت فى المناطق الجنوبية والشمالية على السواء، وذلك رغبة فى ضم أراضى الإفريقيين وتحديد ما يمتلكونه فى مناطق معينة[18] ويقول البعض بأن عرض اللائحة على البرلمان يرجع إلى انتشار أفكار حركة إصلاح نظام الاستئجار، والتى تبنتها الكنيسة الاسكتلندية بقيادة هيندرسون (أحد الإصلاحيين فى الكنيسة) وأن مذكراته تشير إلى رسالة منه إلى دونالد ماكلويد Donald Mcleod بخصوص إصلاح نظام الأرض وتعميم هذا الأمر عبر أراضى شرق الكيب . وهو الأمر الذى بدأ من خلال قانون جلين جراى، والذى تم الاعتراض عليه من بعض الخبراء أمثال دبليو سكوللى .W c . Scully لأنه يشجع الملكية الفردية ويقيد الزعماء ويتسبب فى انحلال الروابط الفردية والمجتمعية بامتداد الملكية الفردية للفلاح الإفريقى[19] ويذكر البعض أيضا بأن تقديم رودس للقانون جاء بعد الاضطرابات الحادثة فى بوندولاند سنة 1894، وأنه ذهب إلى المنطقة بنفسه لترهيب الزعيم سيكايو Siqcau •، ورغم خضوع الزعيم إلا أن قرار رودس بأن حكم هؤلاء الزعماء لم يعد مناسباً، وأنه ينبغى مد سلطة مستعمرة الكيب إلى تلك المناطق[20] . وتشرح إحدى الوثائق بأن عملية ضم أراضى بوندولاند سنة 1894 كان لابد أن يستتبعها تغيير قوانين الملكية وأن تخضع لقوانين الكيب حسب الرخص الخطية الحكومية لعملية تسجيل الأراضى[21]. ويرى البعض أن قانون جلين جراى قد جاء لتأسيس البونجا "المجلس"، وهو النظام الذى يمثل المجتمع العام للإفريقيين[22]. فى حين يرى آخرون أن رودس كان يهدف إلى تشجيع المشروعات الفردية والإنتاج، ولكن من خلال الممارسة العملية فقد فشلت كل أهداف المشروع، وهذا لا يرجع إلى التقاليد القبلية، بقدر ما يرجع إلى الزحام الشديد فى المعازل وغياب أكثر من 60٪ كعمالة فى المراكز الحضرية [23].

ولا يعنى هذا أن ردوس لم يكن على دراية بمشاكل الوطنيين، بل كان قد كلف لجنة بعمل دراسة لأحوال الوطنيين قبل ضم المناطق الشرقية وإصدار القانون، والذى على حد تعبيره يمثل "لائحة لإفريقيا Bill for Africa "، وعلى حد تعبيرهوفماير بأنه " الضرورة الأكبر لتطوير سياسة الوطنيين... وما كان ليتم إلا بفضل سيسل رودس". وعندما عرضت اللائحة على برلمان الكيب قوبلت بإعجاب كبير من الأعضاء ، وقالوا بأنها تعرض حلاً شاملاً لمسائل الوطنيين . وقال البعض بأن رودس كان هدفه خدمة مناجم التعدينية بدفع الإفريقيين إليها، لكن إذا عرفنا أن رودس نفسه لم يبدأ فى جنوب إفريقيا فى التعدين، بل كانت محاولاته الأولى فى تطوير الزراعة[24]، وبالتالى فإن دوره فى تطوير زراعة البيض، ثم رسم سياسة الأراضى المتعلقة بالإفريقيين هو الذى جعل المزارعين البيض يدينون له بالفضل على ما قدمه من خدمات جليلة لهم .

ب – صدور القانون وأهم بنوده :

كان قانون جلين جراى رأس الحربة لبدأ سياسة جديدة تجاه أراضى الإفريقيين . وقدم سيسل رودس القانون للبرلمان تحت مسمى: لائحة الوطنيين لإفريقيا Native Bill of Africa سنة 1894 بقوله: "إنه يريد أن يحتفظ بالإفريقيين فى تلك المعازل الوطنية، وإنه لا يفضل موضوع تمثيل الوطنيين، وألا ينالوا حقاً دستوريا"[25]، وبالتالى يمكن القول بأن هناك اتجاها ظهر واضحا فى عدم إعطاء أى حق دستورى للإفريقيين وهى المسألة التى ستتحدد بوضوح بعد قيام الاتحاد .

وحدثت مناقشات كثيرة حول قانون جلين جراى داخل البرلمان وخارجه، وقبلت آراء سيسل رودس لدرجة أن البعض أصبح يطلق عليه قانون رودس للوطنيين Rhodes Native Act، مع أن هناك أراءً تطرح بأن البنود الـ 71 للائحة تمت صياغتها عن طريق لجنة اختصت بهذه المسألة، وأن اللائحة مرت عبر المجلس التشريعى دون مناقشة لأنها تتعلق بمصلحة الملاك السود وملكية الأرض، وأن بعض الملاك السود كانت لهم علاقات ببعض نواب البرلمان . هذا بالإضافة إلى أن بعض المعترضين تهكموا للنظرة العامة للائحة بكونها لائحة لكل إفريقيا[26]، وبالتالى فإن الوثيقة تطرح بأن القانون صدر برغبة الملاك السود، وأن الذين اعترضوا عليه لا يريدون تحمل مسئولية أى سياسات فى بقية إفريقيا

من خلال تجربة تطبيق هذه السياسة فى مناطقهم، ولما كانت نظم ملكية الأرض تشكل مكوناً أصيلاً من مكونات شخصية إفريقيا، فقد عارض الإفريقيون ما يهدف إليه القانون، وكأنهم لا يريدون تحمل وزر سياسات الأرض تجاه القارة ككل .

وتشير إحدى الوثائق إلى التخبط الذى حدث فى البرلمان خلال قراءة اللائحة، ففى المرة الأولى قيل بأنه يمكن للبرلمان أن يوافق عليها أو لا يوافق، وتقرر تعيين لجنة فى ذات الفصل التشريعى لدراسة إمكانية تطبيق بنود اللائحة، وللبرلمان أن يأخذ برأيها أو لا، ولكن سرعان ما تمت الموافقة فى القراءة الثانية على المبدأ الأساسى لها، وصدرت بصورة متعجلة بموافقة اثنين وستين مقابل ثلاثة أصوات، حسبما أشارت جريدة الكيب تايمز فى 27 يوليو 1894[27]، فخلال القراءة الثانية للائحة جلين جراى تحدث سيسل رودس فى البرلمان قائلاً: "إن المواطنين فى المواقع ليس لهم أى حق ملكية، وإنهم منذ خمسين سنة يعيشون عليها"، والحق إنها كلمة واسعة، وبالنسبة لاستخدام ردوس عبارة "لا حقوق" فإنها تطبق على هذا الجزء من الأرض، وأن لائحته تهدف إلى ترتيب الملكية الجماعية. وتساءل رودس: لماذا لا يتم سن قانون برلمانى يرتب هذه المسأله (إشارة مسبقة لما سيحدث سنة 1913) خصوصاً أن المجالس المحلية وافقت على اللائحة . وأن اللائحة طرحت ضريبة العمل وأن تكون 10 سنتات سنوياً؟[28]، والمرحلة التالية للائحة كان لابد أن يتم التصديق عليها من قبل حاكم الكيب وليم كاميرون Willion Cameron، كممثل لملكة بريطانيا، وبحكم سلطاته يمكنه إرسال اللائحة إلى إنجلترا لتَطلع عليها الملكة، لذا فقد قرر إرسال اللائحة إلى إنجلترا ومعها خطاب مزيل بعرائض مقدمة من الإفريقيين يرجون عدم التصديق على هذه اللائحة[29]. ولم يعترض الإفريقيون فقط على القانون، بل اعترض عليه بعض البيض أيضاً، ليس تعاطفا مع الإفريقيين، ومن هؤلاء سمتس*، لأن اللائحة تتحدث عن حقوق الإفريقيين، فتفكيره "أن هؤلاء الناس لهم حياة مختلفة عن حياة البيض" [30]، وبالتالى هو ينكر مسألة الحقوق بالمرة .

وإذا تحدثنا عن منطقة جلين جراى فإنها منطقة صغيرة المساحة تتكون من 250.000 مورجن، ولكن القانون الخاص بها هو النموذج لما سيطبق على كل الأراضى الإفريقية داخل جنوب إفريقيا، بل على كل إفريقيا . وقضى القانون بمد الملكية الفردية إليها، على

أن تكون القطعة المخصصة بمساحة 55 مورجن لكل عائلة، وأن من لا يملكون أية أراضٍ يجبرون للرحيل عن مناطقهم بحثا عن فرصة عمل، وعدلت مقترحات المخصصات بدلاً من 55 مورجن لتصبح 4 مورجن وفرضت ضريبة العمل[31]. وفى تقديرى أن طرح القانون لحجم المساحة بـ55 مورجن ثم تقليلها إلى 4 مورجن يدلل على أن المنطقة كانت تنتشر بها الملكية الفردية وأن القانون لم يكن مبتدعاً لها، ومن المرجح أن ضريبة الرأس كانت سبباً رئيسياً فى انتشار الملكية الفردية إليها، ناهيك عن قربها من مناطق الملاك الفنجو والجريكوا وبعض الأكسوزا فى الكيب .

وكرس القانون أربعة مبادئ أساسية وهى: العمل، فصل المعازل الوطنية، الملكية الفردية، الحكم الذاتى المحلى . وبالنسبة للملكية الفردية، وهى لب تطور سياسات الأرض تجاه الإفريقيين، فأشار بوجوب أن تحل محل الملكية الجماعية. وهذا الأمر كان غريباً على المجتمع الإفريقى، فالمالك الجديد لقطعة الأرض يترك أصدقاءه وزوجته ويرتبط بقطعة الأرض التى طلبها. ومن كانوا بلا أرض ذهبوا للمناجم للحصول على النقود ثم عادوا وتمكنوا من شراء الماشية والأغنام لأنها أساس الثروة ، ولم يعودوا لشراء الأرض[32]. واختيرت منطقة جلين جراى لتجربة إنقاذ الروح القبلية، وجرى مسح المنطقة وفصلت الأرض الزراعية عن المراعى . وظلت ملكية المراعى مشاعاً، فى حين قسمت الأراضى الصالحة للزراعة إلى ملكيات فردية على أساس قطعة واحدة للشخص الواحد One Man One Lot على أن يدفع إيجاراً سنوياً للحكومة. وصدرت العديد من الأوامر الحكومية تحدد حق نقل أو تحويل الملكية وتمنع الرهن العقارى، وذلك لحماية الملكية الفردية ضد النتائج الممكنة لخرق التمليك . وهدف القانون إلى مشاركة الإفريقيين فى الإدارة المحلية، ففى كل موقع كان على كتلة الملاك أن تنتخب لجنة الموقع، ومجموع اللجان تترأسه هيئة تسمى مجلس منطقة جلين جراى، والذى تشكل من ستة أعضاء منتخبين من قبل لجان الموقع، وستة معينين من قبل الحكومة على رأسهم قاضى المنطقة كرئيس، ومهمة المجلس تقدير الضريبة المحلية، والتى قدرت بعشرة شلنات فى السنة، ثم فرضت ضريبة العمل للذين لا يودون الخروج للعمل خارج المنطقة، وبالتالى جذب هذا الإجراء العديد من الداعمين لتمرير القانون فى البرلمان، لكنه رفع معدل الاستياء فى جانب الوطنيين[33]. وفى تقديرى أن تدخل الدولة فى عملية الرهن وشروط

نقل الملكية أفقد الإفريقى حقه فى عملية المضاربة على الأرض والاستفادة من ارتفاع أسعارها، وبالتالى افتقد أيضاً المزايا التى كانت مكفولة عبر الملكية الجماعية .

وأهمية قانون جلين أنه لم يقتصر على المنطقة بمفردها، بل امتد إلى كل مناطق الوطنيين فى جنوب إفريقيا فيما بعد حرب البوير من خلال الضرائب ومساعدة الزعماء المتعاونين مع السلطات البريطانية. فطبق المبدأ بالفعل عن طريق إعلان أربع مناطق فى غرب الترانسكاى قبل أن يمرر القانون ويجرى تنفيذه فى جلين جراى، ومع ذلك فشل المشروع بعد ذلك وألغيت ضريبة العمل[34]. ورغم أن إعلانات الحكومات جاءت لتقول بأنه سيتم الحفاظ على أسلوب ملكية الأرض لتدار من قبل زعيم القبيلة، إلا أنها اشترطت "تسجيل الأراضى التى تخص كل منطقة"، كما فرضت شروط المتطلبات الرأسمالية لتقرير إيجار للأراضى الصالحة حسب التسجيل الفردى فى "محكمة تسجيل الأراضى" باسم كبير العائلة مقابل دفع الإيجار، وبالتالى فتح هذا باب الملكية الفردية فى ظل سيادة القانون والأعراف الإفريقية، ومن ثم أتيح للأفراد الحصول على قطع الأرض بالنظام الجديد، وبدأت تحدث تغيرات بصورة واضحة على نظم ملكية الإفريقيين الجماعية[35].

وأصبحت ثلاثة أعشار منطقة جلين جراى تسير بنظام الملكية الفردية، أما بقية الأراضى فتسير حسب النظام القديم . وبالنسبة لنظام التخصيص، فقد التزم الوطنى بدفع إيجار قدره 15 شلنا. وما يحصل عليه الوطنى من الأرض يكون تحت اسم الحكومة وخاضعاً لقيودها، ولا يجوز له نقل أو رهن الأرض دون موافقة من الحاكم العام للكيب. وأيضا لا تكون الأرض عرضة لسداد الدين. ويحق للحكومة أن تصادر الأرض فى حالة اشتراك المالك فى الثورة ضد السلطات[36]. ويتضح من الشروط السابقة أن الإفريقى يفتقد الملكية الحقيقية للأرض، فطالما لا تدخل فى المضاربة أو سداد الديون أو التحويل، بالتالى كان هذا النظام منقوصاً ناهيك عن نزعها فى حالة الثورة . لهذا بدا واضحاً أن القانون استخدم لتحييد طرف مهم فى مسألة الصراع مع البيض، وهم الملاك الذين أصبحت للحكومة يد بيضاء عليهم، وأتيح لهذه الطبقة أن تستفيد لتلعب دوراً مهماً فى قيادة الإفريقيين للاتجاه السلمى خوفاً على مصالحها المكتسبة .

وقد قضى القانون أنه فى حالة ارتكاب الوطنى لأعمال السرقة وحكم عليه بالسجن

فإنه يحرم من تملك الأرض لمدة ثلاث سنوات، وعليه أن يدفع إيجاراً لمدة سنتين مقدماً . وكانت عملية الإحصاء للمتابعة تسبق تسجيل المالك للأرض . وفى المناطق المسجلة فى الترانسكاى يذهب من يريد الحصول على الأرض إلى موقع الزعيم ليعطيه قطعة تكون تحت سلطات القاضى وربما يعطى المالك "شهادة ملكية" . ولكن بسبب غياب الإحصاء حدثت العديد من النزاعات على حدود قطع الأرض بين الإفريقيين وازدادت هذه النزاعات حول هذه الملكيات . فى حين أن القطع المسجلة فى المناطق المحصاة ربما تورث طبقاً لقانون الأرض . أما فى المناطق غير المحصاة فإن شروط شهادة الملكية فيها قضت بتحويل ملكيتها للحكومة بعد وفاة المالك[37] .

ولا شك أن الملكية الفردية أعطت للمالك الفرصة للعمل فى أرضه بأكثر مما كان يعمل فى ظل الملكية الجماعية . لكن لم يشعر عدد من مسجلى مناطق ترانسكاى بأن النظام الجديد أنتج أية تأثيرات، وفى المناطق المسجلة لم ينتج أسلوباً زراعياً جيداً، بصورة أحسن من الأساليب الشائعة فى الملكيات الجماعية فى المناطق غير المسجلة . وأن مئات الملاك تنازلوا عن ملكيتهم للحكومة بسبب فشلهم فى دفع رسوم الحكر، وهناك وطنيون ظلوا متمسكين بنظام الملكية الجماعية[38] . ويرى البعض أن الملكية الفردية أظهرت نظام تأجير الأرض أكثر مما أظهرت عملية جمع الضرائب، وأنه حل نظام الحكر quit-rent محل ضريبة الكوخ لأصحاب الأراضى . وبمسح إحدى المناطق تبين أن ديون الرجل الأفريقى قد ارتفعت بصورة كبيرة، وبأن الرجل المتزوج لا يدفع ضريبة كوخ لكن يدفع 15 شلناً مقابل الحكر فى السنة، وارتفع فى مناطق أخرى إلى ما بين 30 – 45 شلناً، واعتمد هذا على حجم الأراضى الصالحة التى يحتكرها، ناهيك عن الضريبة العامة(10 شلنات فى السنة) [39] . وأضعفت الملكية الفردية قوة وهيبة الزعماء، وعلى الجانب الآخر أدت إلى زيادة أعداد غير الملاك بين الشباب . فالملكية نادراً ما تكفى العائلة الواحدة لهذا أعطيت الأرض لأكبر الأبناء سناً، ولم تبق أراضٍ متاحة لبقية الأبناء، مع أنهم فى ظل الملكية الجماعية كان يمكنهم المطالبة بجزء من الميراث الجماعى . ولم يجدوا أمامهم إلا سوق العمل الأوروبى، أو الانتظار حتى تتم مصادرة إحدى القطع لتصبح متاحة لهم [40] . ولما كانت الضريبة تجمع نقداً فقد شكلت مأزقاً للإفريقيين، فقد كان هدفها قبل قانون جلين جراى تقليل نسبة الزواج المتعدد واستبقاء المرأة فى المعازل، وليس إيجاد مصدر للدخل .

وكانت كل أنواع الضرائب (الكوخ- العامة - الحكر) تعطى أفضلية للرجل على المرأة، وهذا يشكل اعترافا حكوميا بالأوضاع السائدة . فالضريبة العامة فرضت على الذكور البالغين 18 سنة سواء من يملك أرض أولا يملك . وقانون جلين جراى جعل حق الحصول على أرض يعتمد على الحظ . وأصبحت إدارة الأراضى الحكر أكثر قسوة بالنسبة للنساء فهى لا تستطيع أن تمتلك أية أراض باسمها[41]، ويتضح مما سبق لماذا عارض الإفريقيون قانون جلين جراى منذ أن كان لائحة وبعد أن صار قانوناً .

ج - ردود فعل الإفريقيين:

ظهرت معارضة الإفريقيين الواضحة على القانون منذ أن طرح لأول مرة فى البرلمان، ولعب المثقفون الإفريقيون دوراً واضحاً فى قيادة الاحتجاجات، وكان على رأس هؤلاء جون تنجو جابافو الذى أرسل عريضة لملكة بريطانيا تعبر عن أسباب معارضة الإفريقيين لعدة أسباب منها: أنه يغير نظام ملكية الأرض التى توارثها الإفريقيون بالمعاهدات مع البريطانيين، والتى أبقت نظم الأرض كما هى عليه، وأنه منذ تخصيص السلطات البيضاء مرتبات للزعماء وتطبيق القوانين الحكومية على الأرض قد حدثت اعتراضات وثورات أيضاً من جانب هؤلاء الزعماء، وأنه بتطبيق اللائحة سيحدث صراع على الأرض ، فالكل سيتصارع على قطع الأرض الصالحة من خلال تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة ، وأن الحكومة بهذا الإجراء تسببت فى عدم الأمان والمعاناة وحرمان الكثيرين من الأرض، وبالتالى لا يجدون طريقاً أمامهم إلا الثورة ، وأن الجرائم ستزداد خصوصاً مع ارتفاع ضريبة الكوخ، وستقود إلى إنقاص أعداد الماشية لأن الرعى يعتمد على الأرض الجماعية، وأن جزءاً من مشكلة الحقوق القانونية للوطنيين فى الأرض أنه لا توجد شروط داخل القانون معبرة يعتد بها لتشمل الوطنيين فى جلين جراى، وفى أى أراضٍ يشغلها الوطنيون فى ظل الملكية الجماعية، وأنه كان لابد للائحة أن تتم مناقشتها مرة أخرى ثم الانتظار سنة قبل إصدار القانون، ولهذا صدرت بصورة متعجلة . وتشير الوثيقة إلى أن إصدار اللائحة بصورة متعجلة ظهر واضحاً فى التواريخ التى قرأت فيها اللائحة إلى أن صدرت كقانون، وأنها مررت دون اعتراض من أحد. وأنه إذا كانت الحكومة تريد الخير للوطنيين فلابد من تركهم يديرون زراعاتهم وأراضيهم كما يريدون ، وإذا كانت تبغى الخير فعليها إقامة

مدارس زراعية وصناعية محلية لهم . وأشارت الوثيقة إلى أن الوطنين أرسلوا عدة عرائض أخرى إضافية موقعة من قبل مواطنين يعيشون فى بورت إليزابيث [42]. وفى تقديرى أن المثقفين قادوا تلك الاحتجاجات لإدراكهم إمكانية أن يحدث الصراع على الأرض انشقاقا داخل المجتمع الإفريقى، أو أنهم كانوا يتخوفون من تزايد سطوة طبقة الملاك بصورة تفقدهم مكانتهم فى قيادة الوعى السياسى والثقافى بين الإفريقيين.

وعقدت اجتماعات كثيرة فى معظم المناطق لمناقشة الموقف، وتشير إحدى الوثائق إلى أن أحد المسئولين البريطانيين فى الكيب أشار بأنه " يوجد العديد من أصدقائنا أخبرونا بأنه سيتم قبول قانون جلين جراى، مع وجود إشارات أخرى تدلل على تحركات الإفريقيين ليعبروا عن احتجاجاتهم على القانون، بل إنهم يرغبون بأن يذهب وفد إلى إنجلترا ويحمل خطابات وعرائض موقعة من الوطنيين تطلب عدم التصديق على القانون بل وإلغائه، وهم فى مرحلة جمع التوقيعات من الوطنيين " . وأشار أحد المعارضين السود – وهو السيد نوكس بوكوى Knox Bokwe – مستهجنا تصريح سيسل رودس بأنه قانون إفريقيا وأنه مقدمة للحكم الذاتى للإفريقيين[43]. واعترض الإفريقيون على هذا القانون وتحدثت جريدة الامفوزابنتسندو تحت عنوان: "مستقبل اللائحة" وقالت : إن الإفريقيين عبروا عن اعتراضهم وبأنهم متمسكون بحقوق ملكية أراضيهم التى ورثوها عن آبائهم أو التى حصلوا عليها بأنفسهم، وأنه لا يمكنهم أن يتخلوا عن هذا الحق للحكومة لتتصرف فى أراضيهم، حيث صدرت اللائحة بعنوان: "اللائحة المحددة للتصرف فى الأراضى وإدارة الشئون المحلية داخل منطقة جلين جراى والمناطق المعلنة"[44]. وشن الإفريقيون أكبر حملة ضد قانون جلين جراى واتخذت أشكالاً متعددة من خلال حملات صحفية أو حملات احتجاج أو تشكيل وفد لمقابلة الحاكم العام . هذا بالإضافة إلى أن بعضهم راسل الصحافة ليعلن رفض الإفريقيين صراحة لقانون أراضى جلين جراى، وبأنهم يفضلون الملكية حسب الأعراف القبلية، وأن القانون تم تمريره بوجهة نظر سيسل رودس المنفردة، وقضى بضرورة دفع المواطن لـ 5 جنيه و 15 سنتاً سنوياً . وأن تخصيص الأرض سيؤخر التحسينات الأخرى وعلى رأسها الصناعة . هذا بالإضافة إلى أنهم تخوفوا من قدرة العمال الإفريقيين، حينما يعودون، فى شراء الأراضى من هؤلاء المحرومين من النقود لتحسين أراضيهم وريها، وبالتالى سيفقدون أراضيهم[45]

وهذا يدلل على أن الطبقة المثقفة الإفريقية مارست دورها فى توعية الجماهير بخطورة ما يشرع من قوانين، وأن استجابة الجماهير لتلك الاجتماعات تدلل أيضاً على أهمية المسألة المطروحة .

وفى اعتقادهم أن القانون جاء ليحولهم إلى شحاذين وخدم، وأعلنوا "بأنهم كما صرخ أطفال بنو إسرائيل ضد الظلم والجور فإننا نصرخ ضد هذا القانون"، وأضافوا "بأننا نتمنى بأن تعاقب المستعمرة إذا نفذ هذا القانون "، وتشير الوثيقة إلى الاجتماعات العديدة التى عقدها الإفريقيون، أولها كان اجتماعاً عاماً فى كينجزويلمزتاون، والآخر فى تيمبولاند، والثالث فى فنجولاند، والرابع فى جريكوالاند، وتقرر خلال تلك الاجتماعات ضرورة إرسال وفد حكومى لإنجلترا مكون من أربعة رجال أحدهم وزير الشئون الوطنية والمقيم البريطانى، لينوبوا عن الوطنيين فى تقديم عريضة للملكة ضد اللائحة، وإعلام الملكة برفضهم للقانون [46]. وفى تقديرى أنهم عولوا كثيراً على الملكة باعتبار أنهم رعايا بريطانيين ومن حقهم أن يحتكموا إليها، وكانت هذه قراءتهم للموقف فى ذلك الوقت، مع أن طرح مسألة إرسال وفد حكومى نيابة عنهم ليشرح قضيتهم هو أمر جديد على المسرح السياسى الإفريقى، مما يرجح بأن بداية المرحلة السلمية قد بدأت بالفعل وأن ثورة البامباتا - التى حدثت فيما بعد - ما هى إلا الزفير الأخير فى حياة المقاومة المسلحة .

وتشكل وفد إفريقى يقوم بمهمة إرسال برقية للحاكم العام يخبروه فيها بأن يرسل للملكة بضرورة عدم التصديق على هذا القانون . لأنها- كما تشير الوثيقة – تقود الوطنيين بعيداً عن منازلهم وتسحب منهم أراضيهم وحرياتهم، وأن يخبرها أيضاً بأن كل أصدقاء الوطنيين من الأوروبيين يقفون ضد هذه اللائحة وضد الضريبة المفروضة على كل ذكر، وأن يخبرها " بأننا لسنا ضد الملكية الفردية بل نؤيدها . لكننا نرفض المشروع الذى تهدف إليه اللائحة "، وهذا الخطاب كان موقعاً من قبل تشارلز باملا فى 25 أغسطس 1894[47]. وهذا يؤكد تصدر المثقفين الإفريقيين وقيادتهم لهذه الاحتجاجات ، ناهيك عن قيام آخرين بشن حملات صحفية، حيث عبرت صحيفة الكيب أرجوس عن انتقاد جون تنجوجابافو للإجراءات الإدارية التى اتخذت فى مناطق البانتو وخصوصا لوائح

ترانسكاى، وانتقدت الزعامات لقبولهم هذه اللوائح[48]. وبدلاً من تهدئة روع الإفريقيين نجد أن كل تلك الاحتجاجات لم تلق استجابة من السلطات البيضاء والتى عزمت أمرها على المضى قدماً فى تنفيذ سياستها .

ويبدو أن قانون جلين جراى بمجرد تطبيقه كانت له آثار واضحة فى شرقى الكيب تمثلت فى سرقة الماشية من ناتال، وتشير إحدى الوثائق إلى أن أعداد الماشية المسروقة بلغت 463 والخيول 186 والخراف 284 والماعز 106، وبالتالى كان لابد من اتخاذ خطوات تجاه البوندولاند، وطالب حاكم ناتال بتدخل زعيم المنطقة سيكايو وتدخل سلطات الكيب ، لأن المنطقة تحت سلطاتها المباشرة . وأن سكان ناتال الوطنيين هم الذين عانوا من هذه السرقات، والتى قدرت من قبل شرطة ناتال بمبلغ 33905 جنيه، وأن حكومة الكيب عليها أن تعيد هذه المسروقات لحكومة ناتال[49]. واستجابت حكومة الكيب لطلب حكومة ناتال بضرورة حماية الحدود[50] ولكن السؤال المطروح هو: لماذا حدثت هذه السرقات عقب تطبيق قانون جلين جراى مباشرة رغم أنها لم تنتشر عبر وحدات جنوب إفريقيا الأخرى؟ ففى تقديرى أنها حدثت بسبب افتقاد الكثير من الإفريقيين للأرض فى تلك المناطق ، وعدم استطاعة بعضهم توفير تكلفة الرحلة إلى خارج المعازل بحثاً عن العمل، وبالتالى لجأوا إلى سرقة الماشية.

وحدث جدل سياسى حول مسألة الأرض حيث اعتقد البعض أن قانون جلين جراى سنة 1894 هو الذى أنشأ المناخ لقبول تقرير لجنة شئون الوطنيين لسنة 1905، والتى أوصت بالعزل الريفى، والذى قضى به قانون الأرض سنة 1913[51]. وبالنسبة للمناطق الأخرى فقد أصبحت مشكلة مجتمعات وضع اليد فى الأورنج - خصوصاً فى المناطق الشرقية - مشكلة شائكة فى نهاية القرن 19 . وأصبحت سيطرة السود الاقتصادية على الأرض مسألة تؤرق البيض، خصوصا أن السود هم الذين يقومون بزراعة الأرض نيابة عنهم، وأنهم يقومون بالرعى فى المزارع المؤجرة . ولهذا فقد تركزت شكاوى البيض فى إزاحة هذه السيطرة الاقتصادية فى تسعينيات القرن 19، خاصة فى ظل غياب كبار الملاك البيض[52] . وتشير الوثائق إلى أنه حدث تطور فى مسألة الأرض منذ سنة 1897 فاتفاق البيض حول سياسة الأرض أصبح وسيلة للمحافظة على السلام بين قسمى البيض عبر المستعمرات الأربع [53]، وأيضاً صدرت اللوائح الإدارية الحاكمة لتيمبولاند وبوندولاند

ثم الأقاليم الترانسكاوية ككل سنة 1897، وكان هذا مقدمة لفوضى فى سياسة الأراضى التى انتوت الدولة تطبيقها فيما بعد[54]. وبدأت القلاقل بين البيض تستدعى يقظة الإفريقيين، وكان الأفريكانرز أكثر حركة ونشاطاً فى ذلك الوقت ، وذلك لتكوين رابطة جنوب إفريقيا من خلال اجتماع عقد فى بورت اليزابيث من 11 - 13 فبراير 1897 . وتبنت الرابطة عدة قضايا، من أهمها توفير غذاء رخيص الثمن للمواطنين عبر القطر، من خلال إنشاء فروع لها على مستوى المستعمرات الأربع والاهتمام بشئون الأفريكانرز وقيامها بحملة لتخفيض الأسعار ، وشكل موضوع الأرض جزءاً مهما فى قضايا الرابطة[55]. ويخلص الباحث إلى أن قانون جلين جراى لم يبتدع الملكية الفردية فلقد كانت معروفة على الأقل فى الكيب ، ولكنه يعتبر المؤسس الحقيقى لبداية مرحلة جديدة فى تنظيم وفرض لسياسات الأراضى تجاه الإفريقيين، لهذا تطورت مسألة الأرض وأصبحت هى القضية الأساسية التى يدور حولها الكفاح فى جنوب إفريقيا، وهذا ما سنتعرض له فى النقطة التالية .

ثالثاً- دوافع تطور مسألة الأرض :

هناك دوافع عدة أدت إلى تطور مسألة الأرض بعد قانون جلين جراى أهمها : مشاركة الإفريقيين فى انتخابات الكيب وانحياز طبقة الملاك والأقلية البرجوازية الإفريقية للناطقين بالإنجليزية ، ثم حلول القحط ووباء الماشية وتردى أحوال البيض والسود على السواء ، ثم حرب البوير وضغوط كبار الملاك والفقراء البيض لحل مسألة الأرض، ثم زيادة أعداد الإفريقيين عبر نظم حيازة الأرض، فقد زادت أعداد الملاك وواضعى اليد والمستأجرين والمشتغلين بنظام المزارعة .

أ- دور الملاك الإفريقيين فى الانتخابات البرلمانية :

رغم كل الاحتجاجات الإفريقية إلا أن نظام الملكية الفردية فتح الطريق أمام الإفريقى للحصول على حق التصويت فى الانتخابات، والتى لا يشارك فيها إلا مصوتا لأحد المرشحين البيض، فاستغل فريق الإفريقيين المهتمين بالحصول على الأرض لعبة الانتخابات والاستفادة منها فى تنمية أراضيهم وزيادتها . وكان الإفريقيون قد لعبوا دوراً بارزاً فى عدد من الدوائر الانتخابية فى الكيب منذ سنة 1884 وحتى اتحاد جنوب إفريقيا

سنة 1910. ولم يكن عدد الإفريقيين فى البداية كبيراً، فقد زادت أعداد المنتحبين الإفريقيين بصورة كبيرة منذ سنة 1898. وكانت الأحزاب البيضاء تذهب إلى الإفريقيين تطلب منهم دعم مرشحيها فى الانتخابات. وأول أناس أتيح لهم هذا الحق هم الملاك الفنجو الذين كانوا يلقون أشد العداء من جانب الرابطة الأفريكانرية، فقد كانوا يعطون أصواتهم لأحزاب الناطقين بالإنجليزية ثم حزب جنوب إفريقيا بعد حرب البوير، ثم ازدادت أعداد الملاك الأكسوزا والتيمبو، فأعطوا أصواتهم للحزب التقدمى الناطق بالإنجليزية نكاية فى الفنجو، ولأن ملكياتهم صغيرة مقارنة بالفنجو - المستفيدين برعاية مصالحهم من قبل النواب البيض- فقد بحثوا هم أيضا على من يرعى مصالحهم[56]. وكما شكلت القوة الاقتصادية للملاك السود محرضاً على وجوب كسرهم ، أدت انحيازاتهم الصريحة للناطقين بالإنجليزية فى انتخابات الكيب إلى زيادة كره الناطقين بالأفريكانية لهم، وأصبحت هناك ضرورة ملحة بوجوب التعجيل بالتخلص من منافسة هؤلاء الملاك .

وهذا يفسر لماذا تبنى الفنجو أساليب وطرقاً زراعية تشابه أساليب الناطقين بالإنجليزية، ولماذا أصبح بعضهم يقرض النقود للإفريقيين بحيث تكونت منهم فئة المرابين الإفريقيين، فعندما يعجز الإفريقى من الأكسوزا عن السداد كان يتم الاستيلاء على أرضه ، لهذا حدثت قلاقل بين الفنجو والأكسوزا . ولكون الفنجو أول إفريقيين يشاركون فى الانتخابات فإنهم استاءوا من الشبان السياسيين من الأكسوزا الذين أصبحوا أكثر بروزا منذ سنة 1898 مما يشكل تحديا لبروزهم، وانصب كل النقد على جون تنجوجابافو الذى أصبح أشهر السياسيين الإفريقيين. وكانت مسائل كالتعليم وملكية الأرض والأجور تقف عائقاً أمام الأكسوزا ، حيث ارتفعت قيمة ملكية الأرض المطلوبة لممارسة الحق الانتخابى من 25 جنيهاً إلى 75 جنيهاً بعد سنة 1892. لذا فإن معظم الذين تم تسجيلهم فى قائمة الناخبين بعد سنة 1892 قد جاءوا من طبقة اجتماعية جديدة: كهنة، مدرسين، كتبه، مترجمين، تجار صغار، فلاحين يملكون أراضى أو ممن يحصلون على أجر 75 جنيهاً، ومعظم ناخبى الفنجو من هؤلاء[57]. ونخلص من هذا إلى ثلاث نتائج: **أولها** ظهور شكل من أشكال الفردية - مستقلاً عن سلطات الجماعة القبلية - بين الإفريقيين خصوصا بين الفنجو والأكسوزا، **ثانيها** سعى هؤلاء الأفراد للمحافظة على

مصالحهم بمختلف الوسائل، وبالتالى وقفوا ضد من يبرز من الإفريقيين الآخرين، ثالثها شكلت القوى الجديدة حركة دفع للمجتمع الإفريقى فأفرزت تلك الاختلافات الجذرية الحقيقية التى ظهرت بوضوح خلال الاحتجاجات على قانون جلين جراى وتوصيات لجنة الشئون الوطنية.

وخير مثال للقوة التى مثلها هؤلاء الأفراد الاستفادة من الطريقة التى تتم بها الانتخابات فقد كسرت حواجز اللغة عبر نظام الوكلاء الإفريقيين للمرشح الأوروبى، فاضطر المرشحون إلى دفع كثير من النقود لهؤلاء الوكلاء للحصول على أصوات الناخبين الإفريقيين، فتحدثت إحدى الوثائق عن خطاب من وكيل السيد سميت Smit يشير إلى هذا الاتجاه، بالإضافة إلى ما كتبه السيد بيليم J. M .Pelom لماريهان - وكان وكيلا له سنة 1903- يطلب " أن يرسل له 77 جنيهاً للتنقلات "، وكتب السيد ماتيلو Matyelo - أحد مساعدى ماريهان - خطاباً بنفس المعنى يطلب " نقودا لشراء حصان "، لذا فقد كان الوكلاء على رأس الفئات التى تستغل فترات الانتخابات، وقد عبر أحد المرشحين عن هذا الامر بوضوح، " بأننى ذهبت لأحد مقرات الناخبين الإفريقيين، ولم أجد أحداً من المثقفين فى انتظارى وكان كل الموجودين لا يعرفون أى شىء فى السياسة " . وكان تأسيس جريدة أزويلا بانتو Izwila Banto سنة 1898 بنية إنهاء احتكار جابافو للدعاية والأخبار الانتخابية وللتعبير عن مصالح طبقة الملاك فى الاستفادة من الانتخابات ، وقاد هذا لإنشاء منتدى سياسى لتأسيس مؤتمرجنوب إفريقيا للسكان الأصليين سنة 1902، وأحد مهام المؤتمر محاولة الحصول إلى قرار جماعى بشأن من يدعمون من المرشحين (مرشحى حزب جنوب إفريقيا أم الحزب التقدمى) [58]. وبالتالى أتيح لطبقة الملاك التى استفادت من قانون جلين جراى ، مثلما استفاد الفنجو من قبل، أن تلعب دوراً سياسياً فى انتخابات الكيب، ناهيك عن استفادة بعض أعضاء الطبقة البرجوازية من تنافس الأحزاب البيضاء بطلب النقود أو إصدار صحف كانت تركز على الدعاية الانتخابية أكثر من التوعية والدفاع عن الحقوق السياسية للإفريقيين، لهذا فإن دراسة مسألة الأرض الإفريقية تكشف لنا جانباً مهماً فى تاريخ الإفريقيين السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ب- حلول القحط ووباء الماشية :

حدث فى أواخر القرن 19 أن حل القحط ووباء الماشية عبر الوحدات السياسية الأربع، وهو الأمرالذى تسبب فى تصعيد مشكلة الأرض•، فقد شكلا مأساة حقيقية للعديد من صغار المزارعين البيض. وأدى هلاك ماشية المزارعين البيض والسود على السواء إلى جعل البيض يتركون الأرياف باتجاه المدن، وظل بعض المحظوظين منهم فى أراضيهم ، واقترض بعضهم الأموال للزراعة، وبالتالى أصبحت حيازتهم ملكا لأصحاب الديون، ولم يستطع آخرون العيش على إنتاج الحيوانات، وبالتالى باعوا أراضيهم لأغنياء المزارعين وأصبحوا مستأجرين من قبل هؤلاء الملاك، وهذا الاستئجار أصبح يعرف بنظام bywoners. ودخل السود فى هذا النظام منذ الاكتشافات التعدينية. وبالتالى أصبحت المزارع المؤجرة للإفريقيين مصدر إمداد بالحبوب والغذاء لمناطق التعدين، وتشكل أيضاً منافساً للمنتجين البيض. والبند السادس من قانون الأراضى يصف كيف أن الصناعة جلبت مزيداً من القوة للمزارعين البيض على معظم الأرض. لهذا فإن العديد منهم رفعوا الإيجارات على bywoners، أو الرحيل عن أراضيهم. لهذا فإن العديد من العائلات البيضاء بدأت فى البحث عن وظائف، فمنهم من اشتغلوا كسائقين لنقل الأطعمة الطازجة للمدن، وآخرون أصبحوا قاطعى أخشاب يمدون المدن بالوقود[59]. وتعرضت بعض المناطق الأخرى لوباء طاعون الماشية ولم تقدم الحكومة مساعدات لهم بل أقفلت حدود المستعمرات، مثل: الأورنج والترانسفال والكيب، أمام الماشية والإفريقيين حتى لا يدخل الوباء إلى تلك المناطق •. وتعرضت المنطقة طوال الـ12 سنة 1895 - 1907 للجفاف ونقص المياه، لهذا كان من الصعب على فلاحى ناتال – على سبيل المثال - أن يستمروا منتجين وأن ينموا إدراكهم فى شراء أراضى شركات الأراضى وأصحاب الأملاك من البيض، لذا كان من الصعب أن يستمر نظام مزارع الكافير المؤجرة، ناهيك عن استمرار التقنيات والأساليب الزراعية القديمة التى لا تتناسب مع إطلالة القرن العشرين[60]. وتشير إحدى الوثائق إلى أن الحكومة خلال الوباء لم تقدم المساعدات للإفريقيين رغم علمها بأهمية الماشية فى حياة الإفريقيين، بل إن البعثة الطبية الذاهبة إلى كيمبرلى أقرت بأنهم شاهدوا هلاك الكثير من ماشية الفلاحين والتجار الإفريقيين فى طريقهم من منطقة تاوينج Tawings إلى كيمبرلى[61]. ومع أن تأثير الوباء

كان على السود أكثر من البيض إلا أن بعض الدراسات طرحت بأن عدم إتاحة الأرض أمام البيض بدأت تشكل ملمحاً رئيسياً، وأن صعوباتهم قد زادت بتخلف وسائلهم الزراعية وحلول القحط واستمرار تقسيم الأرض بالوراثة وزيادة النمو الزراعى، وشكّل هذا ضغطاً على طبقة غير الملاك والمستأجرين البيض، خصوصا أن سياسة بريطانيا خلال حرب البوير كانت إهمال مناطق الترانسفال والأورنج، مما أدى إلى تدمير المشروعات وتدهور الأراضى، والنتيجة الهروب من الريف باتجاه المدن[62].

ج- ضغوط كبار الملاك والفقراء البيض بعد حرب البوير :

ازدادت الفوضى خلال حرب البوير ، وترك العديد من البيض مزارعهم ولجأوا إلى أقربائهم فى المناطق الأخرى، وبالتالى تركوا الأراضى ليسيطر عليها السود بنظام المزارعة. وبنهاية الحرب أصبح هذا النظام غير مرغوب فيه، مع أن المناطق الغربية والجنوبية فى الأورنج الحرة لا تعرف هذا النظام، لذا فإن قاطنيها كانوا من أشد السود فقراً . وبعودة البوير بعد الحرب شكلت مسألة الأرض عبئاً ثقيلاً على السود والبوير على السواء ، وحالة البوير المادية لم تسمح لهم بتقديم أموال للسود تمكنهم من الحياة . وبالتالى عاد الكثير من البوير إلى حياة الصيد ، ناهيك عن استيلاء البريطانيين على المزارع ، وأن ما بين 600 – 700 مزرعة استولى عليها الناطقون بالإنجليزية مما تسبب فى ارتفاع أسعار الأرض بصورة كبيرة، لهذا رغب عدد من البيض فى بيع أراضيهم لقلة رأس المال الذى يقيم الزراعة، وتحولت نسبة كبيرة من مستثمرى ناتال الناطقين بالإنجليزية لشراء الأرض فى الأورنج الحرة ، وأصبحت كثير من الأراضى مراعٍ صيفية لمزارعى ناتال[63]. وجاءت حرب البوير ودمرت معظم bowners الذين تركوا مزارعهم، هذا بالإضافة إلى أن القوات البريطانية أحرقت منازل المزارعين الأفريكانرز فى الترانسفال، ووضعت عائلاتهم فى معسكرات اعتقال، بالتالى أصبح حوالى 10.000 بويرى بعد الحرب ليست لديهم أية أراضٍ يعودون إليها، لهذا تحركوا إلى المدن[64] وانتهت حرب البوير إلى الحاجة إلى العامل الإفريقى الذى هرب من مناطق البيض نتيجة الحرب الدائرة ، ونشأت الحاجة إلى توطين الإفريقيين فى أماكن بعيداً عن قبائلهم من خلال طرح سيسل رودس لها سنة 1900 وتدعيمها من قبل أبى بيلى* Abe Bailey، ففى خطاب منه لردوس فى 11 يوليو

1900 يقول له: " بأنه سيرحل إلى الشمال لبحث إمكانية شراء أراضٍ كمستوطنات" [65]. وفى تقديرى أن تلك المشروعات لا تتسق مع الخدمات التى قدمها الإفريقيون خلال الحرب، ولكن يمكن تفسير مسألة نمو طبقة الملاك وتزايد أعداد واضعى اليد إلى أن البريطانيين غضوا الطرف عن الإفريقيين نتيجة مساعداتهم ، وهو الأمر الذى جعلهم مستهدفين من قبل البوير بعد انتهاء الحرب .

وفى ضوء ذلك كان الإفريقيون يعانون من زيادة الضرائب، فقد كانوا مشاركين مهمين فى دخل الحكومة من الضرائب . وفى عريضتهم لتشمبرلين يقترحون عقد مؤتمر بخصوص مسألة العمل لفحص أحوال الإفريقيين عبر جنوب إفريقيا[66]. وكان قانون المواقع لسنة 1899 قد صدر مؤسساً لمواقع خاصة بنظام الملكية، ثم صدرت لائحة مواقع المعازل الوطنية، لهذا تشير المصادر إلى أن الإفريقيين كانت لهم أملاك فى المناطق البيضاء فى بداية القرن[67]. هذا بالإضافة إلى أن حرب البوير كانت لها تأثيرات اقتصادية على الإفريقيين وعلى البيض، سواء فى تدمير المزارع أو عبر انتشار الأمراض التى أصابت المزارع والحيوانات، ثم فى تكلفة الحرب ومحاولة السيطرة على المحصول لسد أود القوات البريطانية[68]. ويلاحظ أثر ذلك -على سبيل المثال- فى الأورنج الحرة حيث كان الأفارقة البارولنج استثناءً ، فإذا أراد أحدهم أن يشترى مزرعة يمكنه الحصول عليها بعد موافقة الرئيس، لكن مع دخول القوات البريطانية سنة 1900 رفض الحاكم العام الاستجابة لمناشدات أى إفريقى يلتمس شراء مزرعة، فكان دائماً يجيب بأنه ليست لديه السلطة لخرق القانون، فى حين استمرت عملية بيع الأراضى من السود للبيض دون أدنى مشكلة، وبالتالى انحصرت المشكلة فى البيع من الأبيض إلى الأسود أو حتى من الأسود إلى الأسود [69].

د- زيادة أعداد الإفريقيين المستفيدين من نظم حيازة الأرض :

بالنسبة للملاك فلم تكن هناك تشريعات حتى نهاية القرن 19 تحرم الإفريقيين من شراء الأراضى فى ناتال أو الكيب أو الترانسفال. أما فى الأورنج فقد حرموا من هذا الحق، وبالتالى تحددت ملكية الإفريقيين بناء على قدرتهم على الشراء، وكان الإقبال على الشراء ضعيفاً للغاية[70] والسؤال المطروح هو: لماذا لجأت الحكومة إلى تحطيم طبقة الملاك

الإفريقيين رغم النجاح الذى حققته، وإثباتهم قدرة الإفريقى على اقتناص أى فرصة للمنافسة وإثبات الجدارة؟ فالتحول حدث خلال حرب البوير فقد رفع فقراء البيض وطبقة غير الملاك من الأفريكانرز السلاح فى وجه أقربائهم، أملاً فى مكافأتهم فى الحصول على الأراضى . وكان تدمير المزارع والحيوانات خلال الحرب قد نقل ملاك الأرض البيض من حالة اليسر إلى حالة الفقر، وحولت الحرب الكثير من المزارعين البيض إلى مفلسين ، ولهذا كان السوق مفتوحاً أمام الإفريقيين لشراء الأراضى مما أدى إلى زيادة أعداد الملاك . ولكنهم فشلوا لأن الحكومة البريطانية اشترت الأراضى ووطنت عليها طبقة غير الملاك من الأفريكانرز الذين انضموا إليها. وتشددت فى منع الملكية وشراء الأرض، وقصرت تلك العملية على الرجل الأبيض ، ولم يقبل المجتمع الإفريقى بهذا الوضع حيث كونت الكنائس المستقلة شركات مساهمة وحاولت شراء الأراضى لنفسها، ولكن قوبل هذا بالرفض من جانب البيض[71]. وبالتالى فإن كسر طبقة الملاك الإفريقيين كان الخطوة الأولى لصالح الفقراء البيض المتضررين من الحرب فى جانب ، وكان انحيازاً لكبار الملاك المتضررين من نظام المزارعة على الجانب الآخر .

وقد أصبحت عملية الإنتاج وتوزيع وتسويق الأغذية فى بداية القرن العشرين عملية اقتصادية كبيرة، وأتيحت فرص قليلة للإفريقيين أن ينافسوا من خلال استئجار الأرض. ورغم الضغوط استطاعت مجموعة قليلة أن تواصل إنتاجها من أجل التسويق، وفى بعض أجزاء الهايفلد ظل عدد من الإفريقيين يملكون أراضيهم ، ومنهم من ظل يستأجرها حتى الأربعينيات فيما بعد. ومع ذلك استمرت معظم الملكيات الفردية متمركزة فى الكيب ، حيث كان الزعماء يجمعون التبرعات من أبنائهم لشراء الأرض وتخصيصها[72]. وهناك رسائل لوزارة المستعمرات البريطانية تشير إلى أن الإفريقيين فى كيمبرلى كانوا يتضررون بالشكوى من إفريقيين آخرين نزلوا مناطقهم هرباً من صحراء كلهارى على حدود المستعمرة الألمانية فى إفريقيا الجنوبية الغربية، واحتلوا بعض أراضيهم وقتلوا منهم بعض الأفراد وسرقوا ماشيتهم خلال الفترة 1900- 1903[73]. هذا بالإضافة إلى أنه طبقاً لشروط خضوع بوندولاند السلمى- وحسب وعود الحكومة – تقرر بأنه لا يتم أخذ أى شىء من أراضيهم ليعطى للبيض، ومع ذلك حدث فى سنه 1902 أن حل البيض محل السود فى بعض المناطق حسب الإعلان 136 لسنة 1902 [74].

وبالنسبة لنظام المزارعة فرغم أن البيض هم ملاك الأراضى، إلا أن غالبيتهم تركوها للإفريقيين بطريقة الدفع العينى . وبهذه الطريقة فإن ملكية البيض للأراضى فى معظم الأحيان تطورت إلى مكانة اجتماعية كاذبة، وكانت مصالح الملاك البيض تضغط للتحكم والسيطرة على الأرض، فى حين كانت المصلحة الفردية للمزارع الأبيض تضغط لتأجير الأراضى أو بيعها للفلاحين الإفريقيين المنتجين، وبالتالى فإن صراع المصالح كان مشكلة قاسية للمشرعيين الأفريكانرز فى البداية . وبطريقة ما فإن التعامل مع التهديد كان يعنى سن قوانين تمنع وتضع صعوبات فى عملية زراعة الكافير، وتمنع أيضا تحويل الأرض للإفريقيين[75]. ومع بداية القرن العشرين وبعد سلسلة من الحروب والصدامات أصبحت كثير من القبائل تقيم على أراضى البيض وتعمل بنظام المزارعة أو كعمالة مستأجرة [76]. ولم تكن العمالة هدفاً لهجوم البيض ، فى حين كان من يعملون بنظام المزارعة هم الذين انصب عليهم الهجوم بغرض تحويلهم لعمال ، وفى تقديرى أن العمالة الإفريقية كانت هى المبتغى من وراء أية سياسة تتعلق بالأراضى .

وبالنسبة لوضع اليد والاستئجار ، فقد وضع عدد من المهاجرين أيديهم على أراضى "الدولة". وقضت الحكومة دفع إيجار سنوى ، ومنذ سنة 1903 كان مقداره 40 سنتاً لكل كوخ فى ناتال، ومن 20–30 سنتاً فى الترانسفال، ولم يكن لواضعى اليد حق الملكية، بل ربما يجبر المستأجرون على ترك تلك المناطق بناء على ملحوظة صغيرة، وقدرت المساحة المأهولة فى ناتال بـ مليون آكر، وفى الترانسفال بـ 3 مليون آكر، وكانت الأعداد قليلة فى الكيب. أما فى الأورنج الحرة فلم يكن مسموحاً بالسكن على أراضٍ حكومية دون تصريح مكتوب من الحاكم[77]، وبرز نظام وضع اليد فى الترانسفال والكيب ليرضى طموحات غير الملاك الذين زادت أعدادهم، وذلك لضعف الإقبال على شراء الأرض . وبالتأكيد فإن ضغوط وضع اليد على الأراضى الحكومية لا تظهر فى بعض المناطق، فقد كانت هناك إمكانية لتحديدها وتحجيمها . وكان لابد من اتخاذ سياسات لتحويل هؤلاء إلى عمال، فقد كان البيض يفضلون خدمات عمل معينة *، لكن ما يفضله البيض لا يرضى طموحات السود ، بالتالى ظل نظام وضع اليد والمزارعة يتمدد وينتشر فى شمال الترانسفال من خلال الشركات التى تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى، وظل نظام التعاقد بين الشركة والمواطن بإيجار سنوى ورسوم رعى إضافية. وظلت توجد حالات قليلة بنظام المستأجرين فى مختلف أجزاء الكيب وناتال والترانسفال[78] .

وبقى نظام المزارعة والاستئجار ووضع اليد لا يرضى طموحات الملاك البيض، حيث آمنوا بأن بقاء مثل هذه الأنظمة سيؤثر على مستقبل البيض فى جنوب إفريقيا، لهذا لم يكن غريباً أن تصبح مسألة الأرض مسألة تشريعية فى معظم أجزاء المستعمرات . ففى الكيب كان لا يمكن تأسيس أى موقع دون ترخيص يحدد سنوياً برسوم يدفعها المستأجر الإفريقى. وفى الترانسفال لم يكن هناك إلا خمس عائلات سمح لها بالإقامة على أساس الملكية الفردية، وهذا تم تغيره من خلال اللجنة الداخلية بعد حرب البوير ، حيث أصبحت مسألة الأرض أكثر أهمية [79]. وبعد انتهاء حرب البوير تبنى اللورد ملنر برنامجا سياسيا واجتماعيا لإعادة بناء وتطوير الأرياف فى جنوب إفريقيا بهدف مساعدة المزارعين والفلاحين البيض - خصوصاً الأفريكانرز - وطرد المستأجرين السود من الأرياف البيضاء ، وتوفير رأس المال لتطوير تلك الأرياف، وإنهاء العلاقات القديمة من مشاركة وقوة اقتصادية ، وبناء علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة على أساس الأرض[80] . ويشيرالبعض إلى أن مصطلح " مناطق الوطنيين " أصبح معروفا منذ زيادة الاهتمام بمسألة الأرض واحتلالها[81]. وارتفع فى هذه الفترة شعار ضد البيض وضد المسيحية بين الإفريقيين خوفاً من فقدان الأرض ، واستمر هذا الشعار مرفوعاً حتى صدور قانون الأرض لسنة 1913[82]. ومع ذلك استمرت البعثات التبشيرية الموجودة تلعب دوراً مهماً فى ترقية تقاليد الكيب الليبرالية حيث لعبوا دوراً وسيطاً من خلال الرأسمالية التجارية فى الكيب، والتى ارتبطت بفلاحى شرقى الكيب منذ خمسينات وحتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولكن الثورة التعدينية جعلت الحكومة تصب غضبها فى التسعينيات وزادت ضغوطها منذ بداية القرن العشرين . ومع ذلك استمرت البعثات تلعب دوراً فى التواصل، وخلال عملية التوفيق هذه، خلق ما يسمى "بمشكلة الوطنيين"، فقد كان المبشرون يشجعون الحرية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى، وتداولت أفكار تطوير الإنتاج الزراعى للفلاحين الإفريقيين بإدخال المحاصيل النقدية، مع أن الاتجاه الغالب كان يسير لتدمير اقتصادهم[83]. وكانت الأمور كلها تصب فى تكوين لجنة الشئون الوطنية، والتى استمر عملها منذ سنة 1903 إلى سنة 1905، وبالتالى ركزت على مسألة الأرض كقضية محورية لما سمى بمشكلة الوطنيين ، وهذا ما سنتناوله تباعا فى النقطة التالية .

رابعاً – لجنة الشئون الوطنية وتطورسياسات الأرض :

عرفنا فيما سبق كيف أن كل المجتمعات فى جنوب إفريقيا أصبحت تضج بالشكوى من موضوع واحد ، ألا وهو الأرض، واختلف مضمون الشكوى لدى تلك المجتمعات حسب المناطق ، فالبعض لا يرضيهم ما تحصلوا عليه من أراضٍ، وآخرون لا يرضيهم منافسة الإفريقيين لهم فى الإنتاج، وهناك فصيل لا يرضى عن النظم السائدة فى حيازة الأرض، لهذا كانت هناك حاجة ماسة لتشكيل لجنة لتقييم مسألة الأرض الإفريقية برمتها، ثم كتابة تقرير عما توصلت إليه من نتائج، مع الأخذ فى الاعتبار بأنه فى ذات الوقت الذى تشكلت فيه اللجنة، كانت هيئة توطين الأراضى الخاصة بالبيض تؤدى دورها بدعم ومساندة السلطات الحكومية البيضاء ومساءلة البرلمان البريطانى، وسنتعرض فى ثنايا هذه النقطة لهيئة توطين البيض كأداة ضغط على عمل اللجنة . وحتى نتفهم ذلك سنتحدث عن تشكيل لجنة الشئون الوطنية وقراراتها، ثم نتعرض لاحتجاجات الإفريقيين على قراراتها، وننتهى بمحاولة لرصد تطور سياسات الأرض تجاه الإفريقيين حتى اتحاد جنوب إفريقيا .

أ- تشكيل اللجنة ومناقشة مسألة الأرض :

بناء على خطة اللورد ملنر تم تشكيل لجنة الشئون الوطنية لجنوب إفريقيا South African Native Affairs Commission وذلك فى مؤتمر حكومى سنة 1903، وكان الغرض منها الوصول إلى اتفاق عبر الوحدات الأربع (الرأس وناتال والترا نسفال والأورنج الحرة) حول المسائل الإفريقية[84]، وكان رئيسها جودفرى لاجدن Godfry Lagden وتضم مأمور الشئون الوطنية، وكل أعضائها تقريباً من الناطقين بالإنجليزية من الذين يمثلون الآراء التقدمية بشأن الوطنيين . ووصفوا من قبل برلمان الكيب بأنهم "مؤيدو الرجال الوطنيين" [85]. وتكونت اللجنة بسبب ضغوط الرأسماليين البيض، الذين كانوا على رأس المؤيدين للعنصرية لحماية مصالحهم، وأقنعوا اللورد ملنر وموظفيه بأن واضعى اليد الإفريقيين إذا استمروا على الأرض البيضاء فإنهم فى هذه الحالة سيحرمونهم من الإنتاج التسويقى الكبير، وأنه لابد من تحويلهم إلى فئات تخدم فى الأرض[86]. ووثيقة اللجنة التنفيذية لمؤتمر جنوب إفريقيا للسكان الأصليين التى صدرت

سنة 1903 تنفى بأن الضغوط على الأرض جاءت لإلزام الإفريقيين بالخروج للعمل ، حيث قُدمت عريضة إلى جوزيف تشمبرلين تحمل توقيع المؤتمر بخصوص مسأله العمل أعلنوا فيها بأنهم لديهم الكفاية والاستعداد لتلبية مطالب الدولة فيما يتطلب منهم من عمل، وأن التقدم سيحدث بمساعدة العمال الوطنيين بأى شكل كان، وأن الإفريقيين تعودوا الطاعة تحت قيادة زعمائهم وشيوخهم، وأنه لابد من تغيير الأسلوب الهمجى إلى الأسلوب المتحضر لزيادة الأعداد التى تخرج سنوياً للعمل[87]. إذن كان الاعتراض على الأسلوب الهمجى فى إخراجهم من أراضيهم للعمل – رغم زيادة الضرائب لدفعهم لترك تلك الأراضى – مما يدلل على أن الحكومة استخدمت القوة لإجبار الإفريقيين باتجاه العمل فى المناجم .

واسترسلت الوثيقة بأن التحضر الأبيض أفسد اقتصاد الأرض، وكان من المنتظر أن يخرج العمال والموظفين من الطاعة القبلية إلى الفردية . وأنه لابد من ترقية التعاون الإدارى والتوفيق بين رغبة أصحاب العمل فى عمالة رخيصة، ورغبة العمال فى رفع أجورهم لتتفق مع ظروف الحياة[88]. وفى ذات الوقت الذى تم تشكيل لجنة الشئون الوطنية كانت هيئة تسوية الأراضى Land Settlement Department تقوم بمهمتها التى أدخلت إليها بعد انتهاء حرب البوير، وهى توطين البيض ومساعدتهم فى الحصول على أراضٍ زراعية . وتشير إحدى الوثائق إلى أن الهيئة كانت مهمتها تلقى طلبات الراغبين فى الحصول على الأرض، وكان الشخص الأبيض يقدم طلباً للحصول على مزرعة حكومية، ويقوم بملأ استمارة يوضح فيها اسمه وعنوانه وجنسيته والخبرة الزراعية السابقة والقسط الذى يرغب فى دفعه، ويحدد ما إذا كان يرغب فى الشراء أو التأجير، ومثال ذلك الوثيقة التى تحمل توقيع السيد وليم دوجلاس بتاريخ 29/ 6/ 1903[89]. وهذا يدل على وقوف الدولة لمساعدة البيض فى الحصول على الأرض عكس التعنت الذى يواجهه السود .

وكانت لجنة الشئون الوطنية قد تكفلت بمهمة سؤال الإفريقيين حول مسألة الأرض، ولذا قابلت أعضاء الجمعية الأهلية الوطنية للأورنج، وظهرمن خلال استجواب الإفريقيين بأن تركيز اللجنة انصب على مسألة الأرض، وأن إجابة الإفريقيين

انحصرت معظمها فى أنهم ليس لهم حق شراء الأرض فى هذا القطر، وأنهم يرغبون فى أن تسمح لهم الحكومة بهذا الحق، وأنهم كسود يملكون فى المستعمرات القديمة سواء فى الكيب وناتال، وأنهم يودون حق الشراء فى المستعمرات الأخرى . وأن العبيد فقط هم الذين ليس من حقهم الشراء، وأنهم ممنوعون من حق التملك فى المدن، وفى حالة شراء أحدهم فإن الشرطة تتدخل وتمنع ذلك . وأن رغبة أى إنسان فى الحصول على قطعة أرض سواء فى المدن أو فى المزارع. ولابد لنا فى هذا المقام أن نترك الوثائق لتعرض نماذج من حوارات اللجنة مع الإفريقيين، لمحاولة فهم ما هو الدافع الذى يقف خلف هذه الأسئلة، فقد سُئل أحدهم –وهو مبيلا Mpela: هل أنت على علم بأن غالبية الإفريقيين فى جنوب إفريقيا تعيش تحت ما يسمى " بنظام الملكية الجماعية؟"، فأجاب: نعم، فسُئل: هل ترى أى خضوع فى ظل هذا النظام ؟ فأجاب: نحن نعتبر ذلك نوعاً من الرق، فكل رجل له الحق أن يستمر على أرضه، ولكن مجلس المدينة يضع قوانين تؤثر حتى فى زوجاتنا لأننا نعيش على هذه الأرض. فسُئل مرة أخرى: هل ترغب فى قانون جديد يتيح الفرصة أمام شراء الأراضى؟ . فأجاب: نعم. وهل ترغب أن يكون على شاكلة القانون الذى يطبق على الأوربيين؟ فأجاب: نعم . وبكافة أساليبه؟ فأجاب: نعم هذه رغبتنا أن يكون مثل القانون الأوربى فى تملك وشراء الأرض[90]. وفى تقديرى يعتبر هذا تطوراً فى إحساس الإفريقيين بقيمة الأرض ، حيث عبروا صراحة أمام اللجنة عن رغبتهم فى التملك فى المزارع والمدن البيضاء وألا يكون هذا الأمر مقصوراً على البيض فقط .

وهذا يدل على رغبة الإفريقيين الحقيقية فى الملكية الفردية وأنهم لا يخشون المنافسة من البيض، عكس ما يتردد بأن البيض هم الذين أدخلوا الملكية الفردية رغماً عن الإفريقيين . فالوثيقة تشرح بأن قطاعاً كبيرًا من الإفريقيين، خصوصاً طبقة الملاك، كانوا على رأس المطالبين بفتح الطريق أمامهم لشراء الأرض . وتشير الوثيقة أيضاً إلى أن مبيلا سُئل مرة أخرى: هل تقترح بأن تلغى كل القوانين القديمة بما فيها تلك التى يحافظ عليها الوطنيين فى المعازل ؟ فأجاب: نحن لا نمثل طبقة من الأفراد تود أن تعيش فى الوثنية والظلام، ولكننا نرغب فى التطور والتخلص من كل القوانين السابقة، وأن نكون خاضعين لقانون واحد يحكمنا جميعاً وهو القانون البريطانى . فسُئل مرة أخرى: كم من الناس تمثل؟ فأجاب: نحن نمثل ما يمكن تسميته بالمثقفين، ولا نمثل هؤلاء الذين يعيشون تحت ظل

القانون الوطنى، بل نحتكم لقوانين الكنيسة فهى التى تحكم الأفراد المتحضرين . فسُئل: هل يعنى هذا أن هناك نوعين من القوانين ، قانون يحكم المثقفين، وآخر يحكم غير المثقفين؟ فأجاب: نعم لأنه ليس من العدالة التعبير عن أولئك الذين ما زالوا غير متحضرين، لذا يجب أن نأخذ بيدهم ليصبحوا متحضرين[91]. ويتضح من ذلك أن قطاعاً من المثقفين هم الذين يقودون عملية التنوير وأنهم يسعون صراحة للملكية الفردية وأن تتاح أمامهم عملية الشراء ، وبدا هذا التيار يعبر عن أفكاره بكل وضوح ، مستقلاً عن الزعامات وأولئك الذين يقبعون داخل التقاليد القبلية .

ولم يقتصر الأمر على قادة الأورنج الحرة ، بل إن لجنة الشؤون الوطنية قابلت أفارقة من كل الأقاليم ، وظهر واضحاً أن التعليم والاختلاط بالأوربيين ودور الطبقة المستفيدة من الأرض كان واضحاً من خلال الإجابة على أسئلة اللجنة ، فقد أشارت إحدى الوثائق لإجابة مارتين لوتولى Martin Lutli، عضو لجنة ناتال الوطنية، على سؤال عما إذا كانت رغبة الحصول على أرضٍ موجودة عند الوطنيين وهل لديهم القدرة على الشراء ؟ بأن العديد من الوطنيين يرغبون فى شراء الأرض وأن كل فرد يرغب فى أن تكون له أملاك خاصة به . وكرر عليه المستجوب: هل يحبون شراء الأرض؟ فأجاب: نعم، فسُئل: يعنى بأنكم ترغبون فى شراء الأرض فى المدن وخارج المدن؟ فأجاب: فى كل مكان نريد الشراء. فسئُل: وهل منعتم من شراء الأرض؟ فأجاب: لا لم نمنع، ولكن فى بعض الأماكن لم يسمح لنا بالشراء كما فى ايشوى Eshowe، حيث مرر قانون يمنع الوطنيين من الحصول على أراضٍ فيها، فسئل: فى زولولاند؟ نعم فى زولولاند، نحن ننظر إلى زولولاند بأنها أرضنا رغم أنها الآن تحت يد الحكومة، ولكن لا يمكن أن نمنع فيها من الشراء . فسُئل وهل ترغبون فى شراء أراض داخل المدن؟ فأجاب: نعم . فسئُل: وهل هو مسموح بذلك؟ فأجاب: نعم مسموح لنا بذلك [92] ومما سبق يتضح لنا أن مسألة الملكية كانت متاحة أمام الإفريقيين فى ناتال، وأن رغبتهم فى الشراء كانت موجودة، مما يدل على أن الإفريقيين كانوا يعلنون صراحة برغبتهم فى شراء الأرض مما جعل الخوف يدب فى صدور البيض . ولهذا فإن مراجعة أسئلة اللجنة والإجابات عليها تعد أمراً هاماً لنتعرف على ماهية الأفكار التى كانت تدور داخل عقول صانعى القرار الحكومى، وما الذى كانت تود الحكومة معرفته من خلال طرحها لتلك الأسئلة، وهل قادت إجابات

الإفريقيين لسياسات ضدهم فيما بعد، خصوصاً إذا حللنا قانون الأراضى لسنة 1913 ، وهو ما سنقوم بعمله فى دراسة تالية بمشيئة الله تعالى .

ومن خلال الوثيقة نفسها يمكن أن نستشف رؤية مغايرة ، فإجابة مارتين لوتولى حول سؤال: هل يفضل نظام المواقع الحالى والملكية الجماعية تحت قيادة الزعماء ؟ فأجاب: نعم، فسُئل: هل تفضل ذلك الآن ؟ فأجاب: نعم حتى فى الوقت الحالى، ولكن ليس الدوام، فأنا أقترح أن كل شخص يجب أن يمتلك قطعة صغيرة ويعرف أين تكون، لأن المستقبل ملىء بالمشاكل ونتخوف أن تقوم الحكومة ببيعها، وأن الأوروبيين سيتمكنون من شراء جميع الأرض وما عليها من الوطنيين أيضا، ولا نجد مكاناً لنعيش فيه. فسئل: ماذا تعرف عن الملكية الفردية؟ فأجاب باندهاش: الملكية الفردية؟ بمعنى أنه يمكن لأى وطنى الحق فى امتلاك قطعة أرض إذا استطاع؟ بمعنى هل تتاح حرية التملك له؟ فأجاب: بأى طريقة حسنة تفكر الحكومة، ولكن عليها أن تتأكد أن تكون الملكية الفردية له ولأبناء قبيلته . فسُئل: هل تسمح له بأن يشتريها؟ فسأل هو: هل تسمح له الحكومة أن يبيعها ؟ فأجاب أنا لا أسمح له بأن يشتريها . فسئُل هل الحكومة يجب أن تمنع البيع؟ فأجاب: نعم؟ فسُئل: حتى للوطنيين ؟ فأجاب: حتى للوطنيين الآخرين، حيث يجب أن تتأكد من أن الملكية الفردية له ولأبناء قبيلته! فسُئل: هل يجب أن تنتقل فقط من الأب للابن؟ فأجاب: نعم من الأب للأبناء[93]. وفى تقديرى أن هذه الردود تعتبر تحيزاً قبلياً للملكية الفردية، بمعنى أن الأرض لا تخضع للمضاربة، وأن أى فرد سواء أبيض أو غير أبيض له حق الشراء والبيع، وبالتالى كانت إجابته تحمل تخوفاً من عدم قدرة الإفريقيين على الشراء، وتخوفاً من إمكانية شراء أراضى قبيلتهم بواسطة أفارقة آخرين .

وإيرادنا لبعض نصوص الأسئلة والإجابات – عبر الوثائق – لمحاولة قراءة أفكار الحكومة، ثم تبيان نظرة الإفريقيين للأرض ، فإجابات مارتين لوتولى الأخرى تطرح بأنه يفضل الملكية الفردية فى ظل إشراف الزعماء مع أن بعضهم يحبون أن تكون الأرض خالصة لهم جشعاً وطمعاً. ولما سُئل: هل تعتقد أن الوطنيين فى ناتال ككل يحبون مثل هذا التغير ؟ فأجاب: إنه لو فتح أمامهم هذا الطريق فسوف يرحبون به[94]. ويلاحظ من الوثيقة السابقة أن لب الحوار يدور حول مسألة الأرض، وكيف أن الإفريقيين متعلقون

بها، وأنهم لا يخشون الملكية الفردية بل يرغبون فيها، ويرغبون فى المحافظة على أراضى قبائلهم، وأن جشع بعض الزعماء أدى إلى استمرار الأوضاع كما هى عليه .

ولم يقتصر الأمر على الأورنج وناتال بل امتد عمل اللجنة إلى الكيب وبريتوريا، فإحدى الوثائق تتحدث عن مقابلة لجنة الشئون الوطنية لثلاثة أعضاء من الكنيسة الأثيوبية الكاثوليكية فى بريتوريا، وأيضا طرحوا معهم مسألة الأرض[95]. وكان الإفريقيون خلال مقابلتهم للجنة قد اشتكوا بأن وضع الضرائب لم يكن كذلك خارج القطر، لأن هؤلاء حينما كانوا يدفعون ضرائب كانت لديهم أراضٍ للزراعة[96] وكانت اللجنة على دراية بأن الحالة الاقتصادية فى الترانسفال والأورنج الحرة مترديه، وبالتالى فإن مطالب الإفريقيين فى الحصول على أرض أو شراء الأرض لن يتم الاستماع لها[97]. بل تعالت شكاوى الوطنيين من رفع ضريبة الكوخ وارتفاع عدد الذين تم توطينهم من البيض على حساب أراضيهم، حيث لعبت فروع هيئة تسوية الأراضى دوراً كبيراً فى انتزاع الأرض من الإفريقيين، وإحلال البيض محلهم[98] . وخلال عمل اللجنة كان هناك تشدد من قبل البرلمان البريطانى واستفسارات من قبل النواب عن الخطوات التى اتخذت منذ ضم الترانسفال والأورنج الحرة منذ سنة 1900، وعن الأراضى والمشروعات الزراعية التى خصصت للناطقين بالإنجليزية. وكانت الإجابة التى تلقاها النائب، الذى أثار الأسئلة السابقة، من قبل المسئول الحكومى بأنه يأسف الآن لعدم وجود معلومات تفصيلية عما طلبه العضو. لكن آخر تقرير فيما يختص بتوطين الأرض - طبع وقدم للبرلمان - يتعلق بحوالى مابين 2.482 – 3.563، وأنه حتى 30 يونيو 1905 كان هناك 2.200.000 جنيه أنفقت فى مسألة توطين الأرض فى الترانسفال والأرونج، وأن الأرض التى تم طلبها فى الأورنج الحرة 1.00.000 أكر بتكلفة 850.000، وحصلت عليها 700 عائلة فى ظل مرسوم التوطين Settler's Ordinance، وتقريباً هناك 1.000.000 أكر أخرى بيعت بتكلفة 500.000 فى الترانسفال. ورد المستفسر بأن الأرقام التى ذكرها المسئول خاصة بالترانسفال، لهذا أجاب المسئول بأنه سيعود إلى التفاصيل مرة أخرى ويتأكد من المعلومات[99]، وهذا يعنى أهمية مشروع توطين الأرض للبيض، وأنه يشكل ضغوطاً إضافية على اللجنة ويؤثر فى قراراتها، فى حين لم تشر مناقشات البرلمان البريطانى إلى مشاكل الفلاح الإفريقى، أو تثير مسألة نقص الأرض التى يعانى منها الإفريقيون .

وكانت مسألة توطين الأرض دائماً مصدر نقاش البرلمان البريطانى، ولم يقتصر الأمر على الاستفسار عن أعداد الذين تم توطينهم، بل جرت استفسارات عن المبالغ المخصصة، فإحدى الأوراق البرلمانية تشير إلى ضرورة تخصيص مبلغ من المال لتوطين عدد أكبرمن المستوطنين، خصوصاً فى مشروعات الترانسفال الزراعية . واستفسر أحد الأعضاء عن المبلغ الذى أنفق والعدد الذى تم توطينه ومساحة الأفدنة التى تم استصلاحها، لكنه لم يتلق أية إجابة وطُلب منه الانتظار للرجوع للتفاصيل[100] ، وبالتالى كانت قضايا الإفريقيين غائبة بالمرة عن المناقشات البرلمانية ، ولكن لم يعدم الإفريقيون من وسيلة للتعبير عن شكاواهم عبر الالتماسات، كالالتماس الذى قدم للملك إدوارد الخامس Edward VLL بإلغاء القانون الخاص بمنع الوطنيين من شراء الأرض والتملك فى مستعمرة الترانسفال[101]، وبالتالى فإن توافق عمل لجنة الشئون الوطنية مع عمل هيئة تسوية الأراضى قد فرض بأن تكون مسألة الأرض هى لب مسألة الصراع، وهذا يفسر بأنه رغم فشل تطبيق سياسات الأرض التى قالت بها اللجنة حتى قيام الاتحاد، إلا أن مسألة الأرض كانت على رأس الموضوعات التى ناقشها برلمان الاتحاد فيما بعد .

ب – تقرير اللجنة وتوصياتها :

صدر تقرير لجنة الشئون الوطنية سنة 1905 وفى ديباجته: " أنه آن الوقت الذى تخصص فيه الأرض كجزء من المواقع أو المعازل، وأنه لابد أن يتم تحديد ذلك، وأن تحجز للوطنيين من خلال قانون يسن لهذا الغرض، وأنه لابد من وضع شروط أراضٍ خاصة بالوطنيين ، بحيث لا يتم وضع يد الإفريقيين على أية أراضٍ أخرى ". وتم التشديد من جانب اللجنة على مسألة الملكية الفردية وضرورة أن يكون الفرد مالكاً على الأقل 4 مورجن (8 آكر مثلما أوصى بذلك قانون جلين جراى)، وإذا كانت الملكية أقل من ذلك يتم تحويل الملكية لآخرين . وبالتالى تحققت الفوائد التى أرادتها قوى الإنتاج البيضاء المتصارعة ، فالتجار يريدون الحفاظ على السود فى المعازل حتى لا يفقدوا الأسواق التى اعتادوا أرباحها، وأصحاب المناجم يريدون الأيدى العاملة. أما المزارعون فيرغبون فى عدم منافسة السود لهم[102]، ولم تستجب اللجنة للشكاوى التى قدمها الإفريقيون بخصوص مسألة نقص الأرض[103] ، وهاجم كومنج W.G.Cumming (سكرتير وزارة

الشئون الوطنية) اللجنة وأنكر حق الإفريقيين فى التملك فى الحضر، خاصة مع فشل قانون المواقع السابق، وقاد هذا لصدور قانون مواقع المعازل الوطنية المعدل لسنة 1905، والذى سمح بتوسيع المواقع الحضرية وسمح بالاستئجار وعمالة المزارع، ولهذا هبت الطبقة المتوسطة الحضرية الإفريقية تدافع عن حق الملكية فى المدن[104]، خصوصاً بعدما صدرت عدة تقارير تشير إلى زيادة نسبة الوفيات من الوطنيين فى مناجم الترانسفال منذ سنة 1903، وبالتالى كانت مهمتها المحافظة على الأراضى المملوكة، بل والمطالبة بالحصول على أراضٍ جديدة للتخلص من الزحام لقلة الأرض المتاحة [105].

وأوصى تقرير اللجنة أيضا بالفصل فى سياسة شغل الأرض والملكية على أسس ثابتة، وأنه لابد من تأسيس كيانات منفصلة للأصوات الإفريقية، وأن يتم فصل الأراضى الإفريقية عن الأراضى البيضاء، وأن تنشأ مدن للرجل الأسود[106]، وركزت اللجنة على التغييرات الاقتصادية. ففى المناطق البيضاء أدت التغيرات إلى وجود ما يسمى بالفقراء البيض . وقالت اللجنة بوجود غالبية من الفقراء السود، وأن المعازل تعانى من الزحام والإنتاج القليل، وأن وجود البيض والسود فى المدن يهدد عقيدة العزل، سواء فى شكلها الإقليمى أو الاجتماعى، خصوصاً بعدما تمكن السود من شراء الأرض خارج المعازل[107]. وقالت اللجنة بخصوص مسألة وضع اليد بأن هذا الأمر مضر لكل العناصر، حيث يشجع على وصول الشرور للأراضى الغائب عنها ملاكها فى جانب، ويمنع التقدم عن الوطنيين من خلال عدم استحواذهم على الأرض على الجانب الآخر ، ناهيك بأن هذا النظام يحدد توفير العمالة – التى هى ضرورية – من خلال حصولهم على الأرض واستفادتهم منها فى ظل غياب عملية ضبطهم[108]. وقالت اللجنة بأن الوطنى خارج المعازل يعيش دون حماية السلطات الموجودة فى المناطق الوطنية – تقصد غياب الزعامة– لهذا فإن معظم المستعمرات فى جنوب إفريقيا حددت عدد العائلات الوطنية لكل مزرعة عادة من 3–5 أفراد باعتبار أنها مطلوبة للعمل . وقالت بأن عدد واضعى اليد فى الكيب ترسخ من خلال لجنة المواقع Location Oxcord وطبقاً لحجم المزرعة . وخلف هذا التحديد لايمكن للوطنى أن يعيش على أملاك الأوروبى إذا لم يحصل على رخصة صاحب الأرض كتلك الموجودة فى المواقع الخاصة، وهذا يعنى أن هناك أملا للاستحواذ على أراضٍ أكثر. وأوصت لجنة الشئون الوطنية بأنه يجب ألا يسمح للوطنى

- خلاف العامل - بالعيش على أراضٍ خاصة، عدا التى تحت السيطرة الحكومية سواء عبر اتفاقيات التـأجير أو فى المواقع المصرح بها[109] وبالتالى بدا واضحاً أن وضع اليد وتحديد مناطق خاصة بالأوروبيين كانا هما قلب توصيات لجنة الشئون الوطنية، وأن عدم إعطاء الإفريقيين أى سند قانونى يثبت عملية وضع اليد هذه، شكل حجة للسلطات فيما بعد بأن إقامة هؤلاء غير شرعية، ولهذا فإن وضع اليد أتاح حقوقاً لانتفاع الإفريقيين بالأرض لكنه لم يوفر لهم عنصر الاستقرار .

وكان من رأى لجنة الشئون الوطنية بأنه من الضرورى حماية ما يسمى بمصالح الأوربيين فى هذا القطر ، مع غلق الباب كاملاً أمام تطوير الفردية بين الوطنيين فى امتلاك الأرض، لهذا أوصت اللجنة بأن الشراء من قبل الوطنيين يجب أن يتم تحديده فى مناطق معينة عن طريق قانون تشريعى[110] ولهذا فإن معظم الدراسات تقول بأن قانون الأرض لسنة 1913 كان أساسه توصيات لجنة الشئون الوطنية 1903 – 1905[111] ، خصوصاً أنها ركزت على ضرورة تطبيق عملية فصل الأراضى، وأن القانون هو الذى أعطى الشكل القانونى لتلك التوصيات[112]، ناهيك عن أن بعض الأفراد يطرحون بأن حق الشراء كان مفتوحاً أمام الإفريقيين، وأن لجنة الشئون الوطنية جاءت وأوصت بحجب هذا الحق ، وظل هذا الحق متاحاً لهم فى الكيب وبعض مناطق الترانسفال ، فعلى سبيل المثال - فى شمال ناتال - كانت الأراضى البيضاء قريبة من أراضى السود إلى ما بعد حرب البوير ، بل نمى عدد الملاك الزولو فى بداية سنة 1905 وامتدت أملاكهم ثلاثة أميال إلى الشرق من مدينة فريهيد Vryheid، مما يدل على قدرة الإفريقيين المالية الكافية لشراء الأرض، وأن بعضهم كانوا من زراع المحاصيل النقدية[113]. ومما سبق يتضح أنه رغم هجوم البيض على نظم الأرض المتبعة ومحاولة وضع سياسة شاملة تجاه أراضى الإفريقيين، إلا أن وضع اليد ونمو ملكيات السود ظل مستمراً .

ج- تطور سياسة الأرض حتى اتحاد جنوب إفريقيا :

تظلم الإفريقيون من تقرير اللجنة ، وبعثوا بعريضة للملك إدوارد السابع ، أشاروا فيها إلى منعهم من شراء الأرض فى الترانسفال[114]. أما فيما يختص بالأورنج الحرة فقد أرسـل مؤتمر أفارقة مستوطنة الأورنج الحرة عريضة للملك إدوارد السابع فى يونيو

1906، تحدثوا فيها عن إجبار البيض لهم بإخلاء مساكنهم فى بلومفونتين، وأنهم شكلوا وفداً من ملاك المنازل – الذين أجبرو على الانتقال – لمقابلة الجنرال مايور Mayor لكنه رفض المقابلة، وأن المحكمة العليا قد أصدرت أمراً بطردهم[115].

وتم حصار المنتجين الإفريقيين من خلال التضييق على شراء الأرض، والضرائب، وسياسة التسويق، فقد كان يتم تفضيل الشراء من المزارعين البيض فى الأسواق، وعبرعن هذا بوضوح اللورد ملنر فى كتاباته، حينما ذكر-سنة 1906 – بأن الذرة كان ثمنها فى أسواق جوهانسبرج 12 جنيها للجوال، والمنتظر أن ترتفع لـ 18 جنيها لعدم وجودها فى الأسواق، وأن التجار الغرباء لهم الأولوية عن الإفريقيين[116] بل إن البرلمان البريطانى استمر يناقش مسألة الأرض، واستفسر أحد الأعضاء عن وجوب استخدام الإفريقيين رجالاً وسيدات، خصوصاً هؤلاء الذين يعيشون على الأراضى الحكومية، وأنه يجب أن تطبق عليهم ضريبة العمل المفروضة منذ سنة 1903 فى الترانسفال . وتلقى الإجابة التالية بأنه أثيرت مسألة وضع اليد، وبأن الإفريقيين دخلوا فى اتفاقات مع ملاك الأرض، ولا يليق لوزير المستعمرات أن يدخل طرفاً فى هذه الحالة[117] وطالب أحد الأعضاء بإلغاء حق الوطنيين الصادر سنة 1903 بوضع اليد، وأن تخصص هذه الأرض سواء بالإيجار أو التصريح للمستوطنين البيض فقط، وكان المطلوب قانون إدارى لطرد هؤلاء الوطنيين من هذه الأرض[118]، وبالتالى كان البرلمان البريطانى صاحب السبق فى مناقشة سياسات الأرض تجاه الإفريقيين، خصوصا أن مسألة وضع اليد كانت هى رأس حربة سياسة الأرض فيما بعد سنة 1913، وهو الأمر الذى لم يدركه الإفريقيون وتصرفوا على أنهم رعايا بريطانيين .

ولم تتخذ خطوات عملية لتنفيذ توصيات اللجنة، لكن ظهرت بعض ملامح سياسة الأرض فى كيفية التعامل مع البيض الذين يعيشون داخل أراضى الإفريقيين، حيث قدم الإفريقيون عدة التماسات فى العقد الأول من القرن العشرين بشأن أراضٍ للإقامة، كالالتماسات التى قدمت لبلدية أومتاتا (ترانسكاى)، وكانت البلدية قد قسمت المنطقة إلى قطع صغيرة عددها 176 قطعة سكنية و94 قطعة زراعية، والـ قطع ذات 2 أكر لبناء منازل والقطع من 10-22 أكر قطعاً زراعية . ووافق البيض من خلال مجلس البلدية

الأبيض، وبدعم من المجلس العام لأقاليم ترانسكاى، على بيع هذه القطع للإفريقيين والملونين وذلك حسب توصيات لجنة الشئون الوطنية ، حيث عمل المسئولون البيض باتجاه منع البيع للبيض ، لأنه لا توجد طريقه قانونية لكتابة عقد يمنع إعادة بيع هذه القطع للسود . لهذا فإن مستشارو البلدية كانت لديهم أسباب مادية أخرى لإسقاط فكرة العزل. لهذا تمنى البعض تحديد دخول الإفريقيين للمناطق الحضرية، ولكن الطبقة المتوسطة السوداء فى أومتاتا من الوطنيين وأصحاب الأعمال الذين لديهم أموال لشراء الأرض ، كانت لديهم قدرة مادية كافية للسيطرة على القرار السياسى فى الشأن المحلى [119].

وقدمت طلبات للحصول على أراضى للبلدية فى جارتها نكانبيدلاند Ncanbed Land، وفى سنه 1907 تسلمت البلدية المنطقة من الحكومة الاتحادية وقسمتها إلى قطع صغيرة. وبيعت الأراضى فى منطقة نكانبيدلاند على أساس الملكية الفردية لكل الأجناس، وكان 43٪ من المشترين إفريقيين، وأغلبهم كانوا من الكتبة الحكوميين ورجال الشرطة والمدرسين وصغار رجال الأعمال . أما جارتها الثانية نوروود Norwood • فقد أصبحت جزءاً من أومتاتا سنه 1906 [120]. وكانت مسألة الضغوط البيضاء قد اشتدت حول مسألة الأرض ، وتقَوى جانب من وطنتهم الحكومة البيضاء على حساب الإفريقيين، بل طالب هؤلاء أن يتم تمثيلهم فى لجان تراعى مطالب جديدة لهم فى الأرض . فى نفس الوقت وعى الإفريقيون لأهداف هيئة تسوية الأراضى، ناهيك عن تأثيرات ثورة الزولو فى ناتال سنة 1906 والظروف الاقتصادية والصناعية للأورنج الحرة [121]. وحدث تقدم فى مشروع توطين البيض فى الترانسفال وتمت إثارة مسألة الأرض الحكومية ، ثم إعادة تخصيصها لطالبى توطين الأرض فى الترانسفال والأورنج الحرة [122]. وفى نفس السنة ارتفعت الضرائب على الإفريقيين، لهذا اشتعلت ثورة الزرلو سنة 1906 ضد ضريبة الرأس، هذا بالإضافة إلى أن مسألة توطين الوطنيين كانت هى الشغل الشاغل للحكومة [123].

وبعد سنة 1906 (تقريباً 60 سنة منذ فرض ضريبة الكوخ*) حدثت زيادة فى عدد الذين يعملون بأجر بين الشباب ولم تكن ضريبة الكوخ تدفع هؤلاء الرجال لسوق العمل بل لشراء الماشية وتقديمها كمهور، لهذا ومنذ سنة 1907 أصبحت النساء يقمن بدفع

الضرائب فى المعازل نظراً لغياب الأزواج والأبناء، وإذا لم يتم الدفع يتم تحديد حجم الماشية والملكيات الأخرى، ومن يخالف ذلك يتعرض للسجن، أو تسحب منه أرضه وتعطى لآخر، لهذا كانت الأرض ضرورية للنساء فى المناطق الإفريقية. ونجحت بعضهن كفلاحات فى بيع الإنتاج الزراعى، للحصول على بعض النقد لدفع الضرائب وشراء الاحتياجات الأخرى . وكان العمل المهاجر سبباً فى نقص الأرض حيث قام بعض الإفريقيين بتأجير أراضيهم لإفريقيين آخرين، وبعضهم ترك أراضيه بنظام المزارعة، وآخرون تركوها لعائلاتهم الممتدة[124]. وكان الإفريقيون منذ عام 1905 قد طالبوا المبشرين بالتدخل لتخفيف الوضع، لهذا جعلتهم السلطات البيضاء مشرفين على المجموعات العرقية، وبالتالى حدث تحسن، حيث أعطيت حقوق الملكية لبعض الإفريقيين[125]. وكانت لجان هيئة تسوية الأراضى الإقليمية تقوم بدورها فى توطين البيض، كلجنة توطين أراضى الترانسفال، والتى أنشئت سنة 1907، ثم حل محلها اتحاد هيئة الأراضى Union Department of lands، وتركزت حول جمعية ملاك الترانسفال، وانصب تخوفها فى عدم رغبة المستوطنين البيض فى الحصول على أراضى شمال بريتوريا، وتجاهل الحكومة استمرار شراء الوطنيين للأراضى فى تلك المناطق. وكان نمو توطين البيض قد ساعد على تطوير حملة ضد وضع اليد وممارسة زراعة الكافير عبر نظام المزارعة، وفشلت وزارة الشئون الوطنية تحت قيادة لاجدن Lagden قبل سنة 1906 فى تأسيس تشريع وضع اليد ، لهذا استمرت الضغوط منذ سنه 1907 فى ضرورة إيجاد تشريع جديد لمقاومة نظام وضع اليد[126]، وازداد النشاط السياسى الإفريقى فى جنوب إفريقيا، حيث تم تكوين جمعية منتخبى الكيب الوطنية Cape Native Voters Association بقيادة جون تنجو جابافو سنة 1907 بعدما تكونت المنظمة السياسية لجنوب إفريقيا South African Political Association (سنة 1902)، وتكاد تكون هاتان المنظمتان تهتمان بشئون الأكسوزا والفنجو[127] ومع ذلك استمر عمل هيئة تسوية الأراضى فى نزع الأراضى من السود، وازداد الطلب للحصول على الأراضى فى الأورنج الحرة بشكل لم يسبق له مثيل سنة 1907، ويرجع هذا إلى زيادة أسعار المنتجات ثم الرغبة فى زيادة الأموال من جانب المزارعين البيض، خصوصا بعد زيادة أعداد السود فى تلك المناطق وزيادة حيواناتهم وزراعاتهم، وبالتالى ارتفعت الأصوات المطالبة بتحديد وصول

الإفريقيين إلى الأرض وطالبوهم بتقليل حيواناتهم ثم الرعى بعيداً عن مناطقهم، واشتد هذا الأمر منذ سنة 1908، وحدثت زيادة فى نسبة المشتغلين بنظام المزراعة ، الأمر الذى أدى إلى زيادة أعداد الماشية لسهولة وصول ملاكها لأماكن المراعى . لهذا شكلت المزارعة وملكية الماشية مسألتين مهمتين فى هجوم البيض عليهما ، حيث رحب المزارعون البيض فى إخلاء الأرض من مجتمعات وضع اليد دون حاجة لتشريع[128].

وأرسل المؤتمر الوطنى لناتال عريضة لوزير المستعمرات فى أكتوبر 1908 من 13 صفحة بخصوص ثلاث مسائل منها: "زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعى"، والثانية "توفير الإدارة الجيدة للشئون الوطنية"، والثالثة "بخصوص مسألة الأرض"، وأنهم يرغبون فى تشكيل وإدارة مستوطنات الأرض الوطنية، وأن مئات المندوبين من أعضاء المؤتمر اجتمعوا للنظر فى المسائل الثلاث حيث تقابلوا فى بيترمارتيزبورج فى 9 يوليو 1908[129].

وهناك أكثر من دليل على أن أفارقة المناطق الشمالية قد انتقلوا إلى الترنسفال، حيث أتيحت الأراضى أمامهم بعد سنة 1908، وتحرك العديد منهم للغرب تجاه المناطق الجافة ، كمناطق صالحة للرعى . وبعضهم تحرك للباسوتو وأصبحوا هناك بلا ماشية وبلا أية أراضٍ . وهناك تقارير تشير إلى أن كل المناطق التى وجدت فيها مجتمعات واضعى اليد ، أمروا بأن يقللوا ماشيتهم ويزيدوا من خدمة العمل، خاصة بعدما تفاقمت مشكلة الفقراء البيض فى الأورنج الحرة أكثر فأكثر، وأصبحوا يمثلون تهديداً للـ bywoner[130] وكتب اللورد سيلبورن بأنه عندما أرسل تقرير اللجنة إلى سمتس وبوتا فى يناير1908* بأنه اعتقد فى أهمية الحافز الاقتصادى، وعبرعن استيائه لكل القيود الاقتصادية المفروضة على الوطنيين مثل قوانين المرور وحاجز اللون الصناعى[131]، ونمت الملكية الفردية بشكل كبير فى الكيب، وظهرت ملامح هذا النمو فى تقرير لأحد الوفود التى زارت ناتال وترانسكاى سنة 1908، والذى قال بأنه جرت عملية ترقية اقتصادية للأرض لصالح الملاك، وأنه تم إنقاذهم من المظالم التى كانوا يتعرضون لها من قبل الزعماء، وأنه زاد الدخل الحكومى بنسبة 50 ٪ بسبب ضريبة الكوخ[132]. وفى سنة 1909 طالب الدكتور تشارلز جارنت Charles Garnett بأن يقوم عدد من زعماء هارى

سميث بطرد العائلات التى تسيطر على الأرض[133].لكن لم يتطور الامر بالصورة التى تمت بعد صدور قانون 1913 .

وعقد اجتماع للوطنيين عبر جنوب إفريقيا فى الفترة من 24 – 26 مارس 1909 عبروا فيه عن ولائهم للإمبراطورية البريطانية، وأقر الميثاق الوطنى الذى تمسكوا به بالحقوق الوطنية التى تمتعوا بها طوال الـ50 سنة السابقة فى مستعمرة الكيب، وكانت مسألة الأراضى على رأس هذه الحقوق [134]. وكانت الحكومة البيضاء – سنة 1909 – قد أعلنت برنامجاً لتوفير الأموال للصناديق الإقليمية للمساعدة فى ترقية الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للبيض، وعلى رأس هذه المسائل كانت عملية شراء الأرض وتوفيرها أمامهم[135]. وكانت الأراضى الإفريقية تشهد عملية إمداد السلطات المحلية لها، وأحد شروط هذا التحول وجود أراضٍ كافية للمعازل الوطنية [136]. وأشار تقرير حكومى سنة 1910 إلى التقدم الذى حدث لطبقة الملاك . ففى المنطقة شمال ناتال أشار بأن الطبقة المتوسطة لبست الملابس الأوربية وعاشت فى منازل مربعة مقسمة إلى حجرات، وأنهم فصلوا أنفسهم عن الوطنيين، وأن 12 ٪ من كل زوجات الزولو فى منطقة فريهيد كن مسيحيات . وأن العلاقة بين المسيحية وملكية الأرض والتغريب كانت دليلاً واضحاً فى مدينة فريهيد الشرقية، وبأنهم اعتقدوا بأن الملكية الفردية هى أساس تقدم الوطنيين، وأن لها فوائد كبيرة مثل فوائد التعليم عليهم، ولهذا كان لدى هذه الطبقة رغبة شديدة فى شراء الأراضى[137]، وعلى الجانب الآخر استمرت هيئة تسوية الأراضى فى نشاطها الكبير، ففى الأورنج الحرة تشير الوثائق بأن موظفيها كانوا يؤدون مهامهم المنوطه بهم برضى الحكومة الكائنة، وإحدى الوثائق تحمل مدحا لمدير لجنة تسوية الأراضى فى الأورنج الحرة – السيد أبثورپApthorp – والذى عين فى وظيفته منذ سنة 1906، وأنه أدى خدمات جليلة للبيض[138] وبدأت ضغوط المزارعين تمارس بصورة أكبر على قادة الأحزاب والسياسيين البيض، وظهر هذا واضحاً فى خطاباتهم واهتماماتهم بمسألة الأرض ومسألة المزارعين البيض[139]، ونخلص من ذلك بأن الفترة التى أعقبت صدور تقرير لجنة الشئون الوطنية، ورغم ضغوط المزارعين البيض وجهود هيئة تسوية الأراضى ، إلا أن الإفريقيين استطاعوا الاستمرار فى مقاومة هذه الضغوط، ونجحوا فى فرض سيطرتهم على الملاك

البيض من خلال استمرار نظام المزارعة ووضع اليد والاستئجار ، ناهيك عن استمرار طبقة الملاك فى عملية شراء الأرض، وبالتالى كان لابد من زيادة الضغوط ودفع الأمور باتجاه تشريع جديد يحكم مسألة الأرض .

الخاتمة

يخلص الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

* أنه حدث تطور مهم فى سياسات الأرض تجاه الإفريقيين من خلال التغيير الذى حدث فى نظم حيازة الأرض بفرض قانون تشريعى يقنن مسألة الملكية الفردية، ثم تطورالأمربعد ذلك من خلال لجنة الشئون الوطنية التى طرحت مسألة العزل الإقليمى بوضوح، وكان هذا مقدمة لما سيحدث من تغيير كبير فى سياسات الأرض تجاه الإفريقيين بعد تكوين الاتحاد .

* أن تدخل السلطات البيضاء فى فرض قانون جلين جراى أبان صورتها بوضوح أمام الإفريقيين ، فالسلطات لم تتدخل فى عملية إمدادهم - كالبيض - بالأراضى والقروض وإمداد المياه ، بالتالى لم يقبلوا نظام الملكية الفردية الذى يهدف إليه القانون، رغم أنهم كانوا يفضلون الملكية الفردية عبر كافة وحدات جنوب إفريقيا الأربع، وظهر هذا بوضوح فى تقرير لجنة الشئون الوطنية .

* أن اعتراض الطبقة المثقفة على قانون جلين جراى يهدف من ناحية إلى مقاومة الآثار التى يمكن أن تنشأ عن القانون ، ومن ناحية أخرى إلى مقاومة تقدم طبقة الملاك واستئثارها بمكانة المثقفين ، وهذا يتضح من خلال المناطق التى اشتعلت فيها المعارضة للقانون فى مناطق: الفنجو والأكسوزا والجريكوا ، وهى المناطق التى كانت توجد بها ملكيات فردية، وبالتالى بدا واضحاً أن قانون جلين جراى قد خلق انقساماً داخل الطبقة البرجوازية الإفريقية ، ما بين طبقة المتعلمين وطبقة الملاك ، واستمر هذا الانقسام حتى أصبح ملمحاً رئيسياً داخل المجتمع الإفريقى .

* الدور المهم الذى قام به الملاك والتجار الفنجو، فقد كانوا بمثابة المرابين والممولين للفلاحين، لهذا كانت لديهم القدرة للاستيلاء على الأراضى فى حالة عدم قدرة الفلاحين على سداد الديون، حتى فى ظل الملكية الجماعية ، مما يدل على أن مناطق الإفريقيين عرفت

شكل الملكية الفردية، وأن الفنجو كانوا بمثابة الرواد فى قيادة الإفريقيين للتحول من الاقتصاد المعيشى للاقتصاد النقدى، وبالتالى كانوا يسعون من خلال انتخابات الكيب للمحافظة على مصالحهم واستقلالهم الاقتصادى مما يبرر خشيتهم من نمو قوة الأكسوزا السياسية التى تهدد مصالحهم، ناهيك عن أنهم كانوا أكثر الفئات التى تعرضت لأحقاد الأفريكانرز نتيجة انحيازهم وإعطاء أصواتهم الانتخابية للناطقين بالإنجليزية.

* لا يوجد تقدير للمساحة المنزرعة داخل مناطق الإفريقيين ولا تقدير لنوعية الأراضى ولا لتباين مساحتها المزروعة حسب المناطق، ولكن يمكن من خلال حجم أصوات الإفريقيين الانتخابية فى الكيب، تقدير قوة الطبقة المالكة ومدى تشعب علاقاتها، خصوصاً بين الفنجو والأكسوزا ، وشكلت تلك القوى الجديدة حركة دفع للمجتمع الإفريقى جعلته يضع أولى لبنات عملية التحديث، ولكن برزت الاختلافات الجذرية الحقيقية بصورة واضحة فى الاحتجاجات على قانون جلين جراى وتوصيات لجنة الشئون الوطنية .

* من غير المعروف حجم ما يقع تحت أيدى الإفريقيين من أراضٍ بنظم الاستئجار والمزارعة، اللهم إلا ما يقع بوضع اليد الذى قدر فى فترة من الفترات بأكثر من 4 ملايين آكر فى الترنسفال فقط، وبالتالى فإن أعداد الإفريقيين ومساحة أراضيهم وقوتهم الإنتاجية داخل مناطق البيض غير معروفة، لكنهم لعبوا دوراً مؤثراً فى فرض نوع معين من علاقات الإنتاج، بل والدخول فى منافسة مع المزارعين البيض، مما جعلهم – منذ انتهاء حرب البوير – هدفاً لكل السياسات الحكومية التى تستهدف إقصاءهم .

* استمرار نظام المزارعة (اقتسام المحصول) هو إعلان رسمى بقدرة الفلاح الإفريقى على فرض شروطه على المزارعين البيض بقبول البيض للمزارعة -على مضض - حين حانت ساعة التخلى عن هذا النظام ، وبالتالى أتاح هذا النظام للإفريقى الاستفادة المالية من بيع فائض إنتاجه فى الأسواق .

* إن إرسال الإفريقيين للالتماسات للحاكم العام أو لملكة بريطانيا ، بشأن الضرائب أو بشأن قانون جلين جراى، يدل على تناقض دور الطبقة المثقفة ، فمرة نراها قد انحازت للفلاحين بشأن الضرائب، وأخرى نراها وقفت ضد طبقة الملاك فى قانون جلين جراى،

بعدما ظهرت نزعة الملاك الواضحة إلى الاقتصاد الحر وزراعة المحاصيل النقدية التى تدر مكاسب مادية رغم أن ذلك تسبب فى توجيه الضربات إليهم فيها بعد، وبالتالى بدا واضحاً تصدر المثقفين وقيادتهم للوعى السياسى منذ نهاية القرن التاسع عشر .

* اعتراض الإفريقيين على توصيات لجنة الشئون الوطنية يدلل على وعى الإفريقيين بما تهدف إليه ، وإنهم وعوا للضغوط المفروضة عليهم، وبالتالى نراهم فى ظل فترة التمهيد لقيام الاتحاد قد حققوا بعض النجاحات فى استمرار نظم وضع اليد والمزارعة والاستئجار، بل استمر الملاك ينمون أراضيهم ويزيدونها، مما قضى بوجوب تغيير سياسات الأرض المتبعة وإصدار تشريع خاص بمسألة الأرض، لكن هذا لم يتحقق إلا فى سنة 1913 بحيث تم تحديد ملكية الإفريقيين وفرض نظام العزل الإقليمى .

هوامش الدراسة

(1) Lundahl, Mats : Apartheid in Theory and Practice, An Economic Analysis, West view Press, Sanfrancisco, 1992, P. 101.

(2) Davenport . T. R. H: - South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991P. 11.

(3) Dekelerk, W. A: The Puritans in Africa, A Story of Afrikanerdom, Rex Collings, London, 1978., PP. 8, 9.

(4) Robertson . H . M . : - The Economic Condition of the Rural Natives, Schapera : - Western Civilization and the Natives of South Africa " Studies in Culture Contact , Humanities Press, New York , 1934 , p . 143 .

(5) Hendricks T Fred, T.: The Pillars of Apartheid, Land Tenure ,Rural Planning and the Chieftancy,Sweden,1990,PP . 45 , 46 .

(6) Hoagaland, Jim :- South Africa Civilization in Conflict London , 1972 pp. 191, 193.

(7) C.O 417 /3/9474 :Selzure an English yacht by Portuguese Officials 5 June 1884, P. 95.

(8) The Cape Coloney and Simons Bay Railway , Hansard Parliamentary Debates ,3rd Series , Vol.297, 17 Apr. 1885 To 7 May 1885 , P.1095.

(9) C.o 417 /3 , Commission Passed Under The Royal Sign Manual and Signet . Appainting The Right Honorable , Sir Hercules George Robert Robinson, P.C.G.M.C. to be Her Majesty's High Commissioner For South Africa 29 Feb.1884, PP.46,47.

(10) Document 2:- Editorial on Taxation in Imvo Zabantsunedu November 10, 1884(Extract),in Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge ,A Documentary History of African Politics in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934 Hoover Institution Press Second Edition U.S.A.1978,A.P 12,13.

(11) Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986) , P. 423

(12) Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986)p.424.

(13) الأول يمثل مصالح أصحاب المناجم -خصوصاً بعد شرائه مناجم الفحم - والثانى هو رئيس العصبة الأفريكانرية Afrikaner Bond ويمثل مصالح المزارعين الافريكانرز Davenport :- Op. Cit . PP. 164 , 165.

(14) C.O.48 / 524 : Ponoland Exploration and Mineual Right 12th. March 1888. .

15) أحمد عبد الدايم محمد حسين: الفقر والمرض فى المجتمع الإفريقى تحت الحكم العنصرى فى جنوب إفريقيا 1948-1976 ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، 2005، ص25.

• ونفس الأمر تبناه كروجر رئيس الترانسفال لكن لم يتطور الأمر لإصدار قانون كما حدث فى الكيب.

16) وكان قد اتسع هذا النظام شيئاً فشيئاً منذ صدور قانون المواقع الوطنية Native Locations Act سنة 1879 . فخارج الكيب أنكرت الملكية الفردية على الإفريقيين بالقانون فى الأورنج الحرة عدا أراضى بعثة الوزيليان التبشيرية فى تابانيخو . وفى ناتال استطاع الأفارقة شراء أراض عبر الحدود الجنوبية الغربية ونظم ائتمان البانتو منذ سنة 1864 عمل تسجيل الأرض الجماعية فى المناطق التى يقيم فيها الأفارقة تعرضت هذه الملكيات للخطر بسبب تطبيق القانون الهولندى – الرومانى 1908، للمزيد انظر Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991,PP.164,165.

• الآكر acre هو مقياس إنجليزى لمسطح الأرض وهو أصغر من فدان ، انظر قاموس الياس العصرى القاهرة 1994 ص 25.

• جاء إلى جنوب إفريقيا للاستشفاء وقضى شطر حياته الأولى فى ناتال فى زراعة القطن، وكانت الأرض والزراعة لهما مكاناً راسخاً فى قلبه ، فحتى وفاته كان العديد من المزارع فى رودسيا وجنوب إفريقيا تدين بفضله ونشاطه ، فقد كان على اضطلاع دائم بمشاكل المزارع الإنجليزى والهولندى. ففى مستوطنة الكيب حافظ على العديد من المزارع فى وادى دراكنزبرج ، والتى قادت إلى خلق صناعة كبيرة تعرف بمزارع فاكهة رودس ثم قادت إلى تصدير الفاكهة ، ثم أصبح رئيساً لوزارة الكيب ، للمزيد انظر Mc Donald: Op. Cit, PP. 89,112-114.

(17) Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - From Apartheid to Nation Bulding , Oxford University Press , CapeTown , 1989, PP. 6,8,9.

(18) C . o. 48 / 532 / 13217 : Naboth's Blunder , Cape Times ,19 June 1897.

(19) Rich . Paul :- - The Appeals of Tuskegee James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of South Africa Liberalism 1906 – 1930 , International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987, PP . 273, 274.

• اقترب من كرال الزعيم وطلب منه أن يأتى إليه فوراً دون تأخر ، مما سبب ارتباكا للزعيم، ثم تركه لمدة ثلاثة أيام حتى سمح له بالدخول .

20) وكانت سلطات الكيب قد بعثت لهذا الزعيم طلباً مؤدباً من قبل الحاكم العام يطلب منه المجيء إليه ولكنه رفض ، للمزيد Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto and Windus, London , 1943, P. 88.

(21) C.O.48 / 524 : Cape of Goode Hope (Pondoland) Letters Patent , June 1894.

(22) نشأ فى ترانسكاى ،والبونجا يتعامل مع التعليم ومناقشة شئون الرى والطرق والزراعة وتحديد أعداد الحيوانات Mbeki Govan: South Africa, The Peasant's Revolt, Penguin Africa Library,1984,PP. 33, 35.

(23) Willington John : Southern Africa, A Geographical Study, Vol. 11, Cambridge 1960, PP. 453, 454.

24) واستجلب أشجار فاكهة من كاليفورنيا وكان يهتم بالتربة ، وبالتالى كان له الفضل فى اخضرار مساحات كبيرة فى جنوب إفريقيا . وهناك العديد من مزارع القمح وتربية الماشية والأغنام فى كيمبرلى يعود الفضل فيها لرودس . بل إنه بنى العديد من السدود ساعدت فى رى مساحات كبيرة من الأرض . وظل البيض لفترة طويلة بعد وفاته (وحتى الوقت الحاضر) يدينون بفضل أعماله فى مجال الزراعة Mc Donald: Op. Cit, PP. 89 .112 ، 113,114.

(25) Gibson, Richard :- African liberation Movements " Contemporary Struggles against white rule " oxford University Press, London , 1972 , PP. 26 , 27.

(26) C . O. 48 / 524:- Constitutional Agitation, Aug. 29 1894 P . 713.

(27) C . O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.

(28) C . O. 48 / 524 :- Constitutional Agitation ,. Aug. 29 , 1894, P. 714 .

(29) (Ibid ,P. 213 .

* كانت جذوره من عائلة زراعية وكان شاباً وقتئذٍ، ثم أصبح من القادة المنوط بهم مسألة الأرض، ثم من أشهر قادة جنوب إفريقيا السياسيين.

(30) Hancock W. k :- Smuts " The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , 1962 , PP . 4,5 , 58.

(31) Hammond – Tooke w . D :- The Transkeian Council System1895 – 1955 : An Appraisal , The Journal of African History , Vol . 9. No . 3 ,(1968), P . 460 .

(32) McDonald . J. G: - Op. Cit, P. 90.

(33) Evans , Ifor :- Native policy in South Africa . An Outline Cambridge University Press, 1934, PP.4, 5.

34) ألغيت سنة 1905، للمزيد انظر Evans, Ifor:- Op . Cit. P. 6.

(35) Hendrik , Fred :- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural (Planning and Chieftaincy, Stockholm, Sweden ,Uppsala ,1990P. 64 .

(36) Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The MacMillan Company,1928,PP.4-6.

(37) ما بين سنة 1898–1925 كان تسجيل الأرض يتم بعد إحصاء المناطق وخلال تلك الفترة تم تنفيذ الأمر فى 7 مناطق من 27 منطقة فى ترانسكاي، وفى العشرينات كانت هناك 50 ألف قطعة أرض مسجلة فى أومتاتا وتكلفة الواحدة منها (للمالك) 4 جنيهات و 5 شلنات، تم توقفت الحكومة –

لبعض الوقت – عن الإحصائيات الجديدة – للمزيد انظر Buell Raymond Leslie,:- Op, Cit , PP.91,92.

(38) Ibid , P. 92 .

(39) ظلت 10 شلن إلى أن زيدت سنة 1925 إلى جنيه عندما صدر قانون إدارة وتطوير الوطنيين، للمزيد انظر :- Redding , Sean:- Legal Minors and Social Children : Rural African Women and Taxation in the Transkie, South African Studies Review, Vol . 36 , No . 3 . (Dec . 1993) P. 50 .

(40) Buell, Raymond Leslie :- Op . Cit , P. 92 .

(41) دللت كتابات الرحالة، وذكر هذا صراحة فى تقرير لجنة القوانين والأعراف الوطنية لسنة 1883 أنه منذ أن فرضت ضريبة الكوخ فى سبعينات القرن 19 اعتمد تقديرها على الأرض ، وأن كل قطعة أرض عليها ضريبة سنوية 10 شلن وإذا كان للرجل زوجتان فيدفع عشرين شلناً ..للمزيد انظر : Redding , Sean :- Op . Cit, PP.57 , 60

(42) C . O. 48 / 524:- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.

(43) C . O. 48 / 524:- The Native Moved, Sept. 5 , 1894 , P.71.

(44) Document 6 :- The future of the Bill " Editorial in Imovzabantsundu , August 15 , 1894 . , Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge, ADOcumentary History of African Polities in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934 Hoover Institution Press Second Edition U.S.A.1978 P.17 .

(45) C . o . 48 / 524 / The Native Act, ANative Missionary's Protest, P. 715.

(46) C . o. 48 / 524: - The Native Act, Op. Cit, P. 715.

(47) C. o. 48 / 524:- The Native Act. Op. Cit , P. 715 .

(48) C . o. 48 / 53 (271) Pondos and Principle, The Cape Argus, Wednesday, June 27, 1897.

(49) C . o. 48 / 524: Losses and Account of Stock Thefts by Pondos, Prime Ministers office, Natal, 18th.October, 1894.

(50) C . o. 48 / 524 / 20961: Dispatch from the High Commissioner, Cape Town to the Governor Natal.13 November 1994.

(51) Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race, and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of African Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993) , P . 88 .

(52) Keegan, Tim :- The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy : Orange River Colony 1902 -1910 , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 5 , No . 2 , April 1979 , P . 236 .

(53) C . o . 48 / 532 / Lo 904 :- Resolution adopted by the Legislative Council on the

Subject of the maintenance of Peace in South Africa, Government House , Cape Town 22 May 1897 .

(54) C. o. 48 / 532 (272) Cape Parliament Legislative Council, Wedensday, June 23,1897.

(55) C . o. 48 / 523 / 15393:- Proceedings of the Meeting of the Congress of the South African League, Held at Port Elizabeth11-13 th February, 1897. PP 15. 63, 65.

(56) كان حق الانتخاب متاحاً لمن يملك أراضى بقيمة 25 جنيهًا أو أجر سنوى 50 جنيهًا وفتح الباب أمامهم سنة 1868، للإفريقى البالغ 21 سنة . وبعد سنة 1884 شنت الرابطة الافريكانية هجوماً على تصويت الإفريقيين بحجة أن هذا النظام يخدم مصالح الناطقين بالإنجليزية، فالإفريقيون يعطونهم أصواتهم لإيمانهم بوجوب تقديم ولائهم للعرش البريطانى.للمزيد انظر: :- Trapido , Stanly African Divisional Politics in The Cape Colony , 1884 to 1910 , No. I , 1968, PP . 79 80.

(57) هناك أكثر من 17 دائرة يعتمد فيها المرشحون على دعم الإفريقيين مثل: ألوال الشمالية ، بيركل الغربية ، كيب تاون (دائرة فيلاند بعد سنة 1898) وايست لندن وفورت بوفورت و جراهامزتاون، كوينز تاون، بورت اليزابيث، جريكوالاند الشرقية منذ 1888، كيمبرلى، كينجز ويلمزتاون، سومرست ايست، تيمبولاند انشئت 1888، يوتنهاج ، فيكتوريا الشرقية، وودهاوس وباستثناء بيركل الغربية وكيب تاون وكيمبرلى فان كل الدوائر تقع فى الكيب الشرقى أودوائر ترانسكاى حيث تعيش الأغلبية الإفريقية :- Trapido , Stanly :- Op . Cit, PP. 80, 81.

(58) كانت جريدة جابافو قد ظهرت 1884 وجريدة الان سوجا Alan Soga قد ظهرت سنة 1898 وكلاهما له تأثير فى الحياة السياسية الإفريقية، وكان جابافو يدعم حزب جنوب إفريقيا ، وسوجا يدعم الحزب التقدمى .Ibid,PP.89,90,97

• فقد كان تفتيت أراضى البوير يتم بالتوارث ، ونظراً لأعداد أسرهم الكبيرة ما بين 8 – 10 أطفال فإن القطع الكبيرة قسمت إلى قطع أصغر وهكذا .

(59) Callinicos, luli :- Op . Cit , P . 86 .

• وتشير التقارير إلى أن الوباء – فى ناتال سنة 1897 – تسبب فى هلاك 20.108 رأس ماشية ، وربما شكل هذا 90 ٪ مما يملكه الوطنيون فى ناتال وزولولاند ، أما خسارة البيض فكانت حوالى 65 ٪ .

(60) Ballard , Charles :- Op . Cit , PP. 439 , 449 , 450 .

(61) C . o . 48 / 531 / 4327 :- Native Rinderpest . Representative Visit to Kimberly and Taung,s office of the Government Labour Agent fro Native Territories . IMVANI, 24 the December 1896.

(62) فى سنة 1900 كان حوالى 10.000 افريكانرى يعيشون فى المدن ، زاد سنة 1904 إلى 40.000 إلى 630.000 سنة 1914 ليشكل 1/ 3 السكان الافريكانرز . للمزيد انظر :- Merdith , Martin In The Name of Apartheid " South African in the Past War Period " Harper&Row , Publisher , New York , London , 1985 . P. 16.

(63) Keegan , Tim :- Op. Cit, PP. 239, 240 .

(64) Callinios , Luli :- op. cit , pp. . 86 , 87 .

• أحد المليونيرات سعى لإيجاد مستوطنات لهم فى جوهانسبرج وهو أحد أفراد لجنة الإصلاح سنة 1895، وحصل على مقعد رودس البرلمانى بعد وفاته .

(65) Lockhart J. C. M and Woodhouse :- Cecil Rhodes, The Colossus of Southern Africa , The Macmillan Company ,U.S .A 1963, PP . 464 , 465.

(66) كتب الأفارقه عريضة إلى جوزيف تشمبرلين يعرضون فيها ما تعرضوا له من آثار خلال حرب البوير وعدد اللاجئين الإفريقيين والمشاكل التى يعانون منها قلة الأمن والإسكان والطعام وسوء التعليم، وأن تقارير اللجان التعليمية 1891 – 1900 بخصوص الإنفاق على السود فى مجال التعليم كان فى المستويات الدنيا، وأنه لابد من التركيز على العمل اليدوى . وأنه لا توجد مشاكل يمكن أن تخيف الحكومة من عدم التشجع والإقبال على تعليمهم ورأوا أن ذلك سببه العقلية المسيطرة على زمام الأمور فى جنوب إفريقيا Document7 :- Question Affecting the Native and Colourd People Resident in British South Africa : Statement by the Executive to the South Africa Native Congress 1903 , PP . 25, 26 , Vol. 1 .

(67) Swanson. Maynard:- The Sanitation Syndrome : Bubonic Plague and Urban Native Policy in the Cape Colony , 1900-1909 The Journal of African History ,Vol .18, No. 3, (1977) . PP. 397,402.

(68) The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol . 89 , Jan 23ToFeb.27,1901, PP.395,666,843,1033,1071.

(69) Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Befor and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., P . 112 .

(70) فى سنة 1904 قررت المحكمة العليا بالاعتراف بحق ملكية الأرض للإفريقيين فى أماكنهم Evans, Ifor, L. : Op, Cit., PP. 22, 23.

(71) أحمد عبد الدايم محمد حسين: مرجع سابق ، ص 13.

(72) Lester, Alan , Etienne Nel and Tony Binns :- South Africa past, present and future, , London, , 2000P. 1420.

(73) Wilmsen , Edwin N: Land Filled with Flies Apolitical Economy of the Kalahari, The University of Chicago Press, Chicago and London 1989, PP. 133, 134, 137.

(74) فى سنه 1907 أنشئت لجنة مختارة بخصوص أراضى البوندولاند الممنوحة Pondoland Grants وانقسمت الآراء حول المسألة ، فزعيم البوندولاند واثنين من أعضاء اللجنة طالبوا نظراً للطلبات المقدمة للحصول على أراض. ونقص الأرض الذى يعانى منه المعزل يجب أن تفتح المفاوضات لتعويض المواطنين بكل أو بعض الأراضى المطلوبة ، لكن الإعلان 127 لسنة 1905 كان قد اعترف بحق إعطاء ومنح الأرض للبيض. Hendrik , Fred : - The Pillars, Op. Cit , P. 62

(75) أحمد عبد الدايم محمد حسين: مرجع سابق ، ص 26.

(76) Merdith , Martin :- In The Name of Apartheid " South African in the Past War Period " Harper&Row , Publisher , New York , London , 1985, P. 32. ناهيك عن الضرائب التى زادت على الإفريقيين فى حرب البوير، للمزيد انظر New finance Bill, May16 The Parliamentary Debates Authorized Edition, Fourth Series,Vol.134 April 29ToMay16,1904,PP.1405,1406,1413,1426,1433,1438,1442,1443,1474,1481.

(77) Evans, Ifor, L. : Op, Cit., PP. 22, 23.

• وهذه مختلفة حسب الأقاليم ، من 60-80 – 100يوم سنوى، والأمر المعتاد هو 90 يوما للرجل وعائلته ، موزعة عبر السنة الزراعية .

(78) Evans . Ifor L:- Op. Cit . , PP . 22- 23.

(79) I bid , PP . 24 , 25.

(80) Crush , Jonathan and Alan Jeeves :-Transitions in the South Africa Countryside , Canadian Journal of African Studies,VoL.27, No,3(1993) – P. 351.

(81) Evans . Ifors L: - Op. Cit, P. 20.

(82) Willians , Donovan :- African Nationalism in South Africa : Origins and Problems, The Journal of African History , Vol . 11, No. 3 (1970), P. 382.

(83) Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of South Africa Liberalism. 1906 – 1930 The fortunes of South African Liberalism , 1906 – 1930 The International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2. 1987, PP. 271, 272.

(84) Kari's, Thomas and Gowndolen Carter:- Op. Cit. P.29 .

(85) وذلك لحاجتهم الانتخابية فلقد كانت الأقاليم الأربعة تختلف بعضها عن البعض من حيث التشريعات السائدة عدا الكيب الذى تسوده تقاليد ليبرالية منذ أول برلمان سنة 1854. ومع ذلك لم يصبح أى أسود أو ملون حصل عضواً فى برلمان الكيب، فقط حوالى 10٪من الأصوات المسجلة كانوا ملونين وأقل من 5٪ إفريقيين، ومع ذلك كانوا مؤثرين طبقاً لتقرير رسمى سنة 1903 كان 8117 صوتا إفريقيا مسجلا له تأثير فى 7 دوائر من 46دائرة فى الكيب، أما فى المقاطعات الأخرى فقد كان البيض فقط هم الذين لهم الحقوق السياسية فى الترانسفال والأورنج ، وفى ناتال صدر نظام امتياز المؤهلات الذى لا يحتوى على حاجز اللون، ولهذا ذكر برلمان ناتال باستحالة أن يصبح للإفريقيين حق التصويت ، وفى سنة 1907 شملت لائحة التصويت فى ناتال 480,23 أبيض و150 هنديا و 50 ملونا و6 أفارقة ، للمزيد انظر: Merdith , Martin :- OP. Cit , PP. 33- 34.

(86) Lester, Alan and others:- Op Cit,P.143 .

(87) Document7 :- Question Affecting the Native and colourd people Resdent in British South Africa : Statement by the Executive to the South Africa Native Congress 1903, P.23.

(88) Document7:- Op.,Cit.,.P.24.

(89) C. o 551/3 : About Application for a Government Form Land Settlement Department O.R. C. Bloemfontein 29/6/1903.

(90) Document .8b:-Testimony off The Rev. ET.Mpela . The Rev. B.K B.Kumalo j.Twayi ,A.Jordaen, I. Mocher,I. Lavers. And Peter Thaslone ot The Native Vigilance Association of The Orange River Colony , befor The South African Native Affairs Commission ,September23 , 1904 (Extracts) Published in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903 – 1905 ,Vol. I.P.35.

(91) Document .8b:- Op. Cit,.

(92) Document 8a :- Testimony of Martin Lutli of The Natal Native Congress befor the South African Native Affairs Commission, May 28/1904, (Extracts)Published of in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903-1905 PP.29, 30.

(93) Document 8a :-Op. Cit, PP. 31,32 .

(94) Document 8a :-Op. Cit, P.32.

(95) Document 8c:- Testimony of the Rev. Samuel Jacobs Brander, The Rev .Joshu Mphotheng . Mphela, and Stephen Nguato of the Ethiopian Catholic Church in Zion , beffor the South African Native Affairs Commission October 4,1904 (Extracts) (Published in Minutes ot Evidence South African Native Affairs Commission , 1903 - 1905).

(96) وقد اعترض الإفريقيون على سلسلة الضرائب بدءاً من ضريبة الرأس 2جنيه على كل ذكر يعيش فى المدينة، وإيجار يصل إلى 18 سنتا، ونقل الزبالة 2سنت و6فلس ، والصرف الصحى 7سنت و6 فلس ، وضريبة وقوف العربات 7سنت و6فلس .وأغرب ضريبة هى ضريبة الكلاب (10 سنت) فأى إفريقى يقتنى كلباً يدفع ضريبة .وأن كثرة الضرائب تشعرهم بأنهم ليسوا بشراً بل أرقاء Document 8d:- Testimony of James B. Mema and Johen Makue ,Transvaal, Befor the South African Native Commission, October 7,1904 (Extract) Published in Minutes of Evidence , South African Native African Commission 1903-1905,P.43.

(97) The Parliamentary Debates ,Fourth Series,Vol . I4I. Feb.I4 to Feb. 28, 1905, PP.509, 521.

(98) The Parliamentary Debates, Vol . I32 Aug 10 to Aug. 15, 1904 ,PP.559, 560, 658, 659, 66I , 749, 750.

(99) Land Settlement in South Africa , The Parliamentary Debates Fourth Series , Mar. 5 To Mar.16, 1906, Wyman & Sons Limited, London, Vol . 153, PP.442, 443.

(100) Land Settlement in the Transvaal ,The Parliamentary Debates Fourth Series,Vol.129,Feb.2 To Feb. 13,1904 , PP.1026,1507,1534,1536,1568.

وبالنسبة للأحوال الاقتصادية فى الترانسفال انظر صفحات، 1507,1534,1536,1568وبالنسبة للأحوال الاقتصادية داخل الأورنج الحرة. انظر صفحات 382–387، 418، 446، 493، 494، 50، 534.

(101) Document 9:- Petition To King Edward VII, From the Native United Political Associations of the Transvaal Colony , April,25.1905(Typewritten3Pages). Vol. P.45.

(102) Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy, Stockholm Sweden ,Uppsala ,1990,pp.32,33,34.

(103) وفى سيكاى وجد البروفسور ماكميلان سنة 1928 أن عدداً كبيراً من العائلات بلا حقول وأن من 10-20٪ من الذكور البالغين فى هيرسكل، انظر :- Willson Monica and Leonard Thompson Op.Cit,P.56.

(104) Swanson Maynurd :- Op.Cit,.PP.402,406,410

(105) The Parliamentary Debates , Fourth Series , Vol.119 ,Mar.6 To Mar.23, 1903, P.102.

(106) Merdith, Martin:- Op.Cit, P. 34.

(107) Hancock, Wik:- Op.Cit,PP.315,316.

(108) Buell, Reymon Leslie :- Op.Cit,P.81.

(109) Buell, Reymon Leslie :- Op.Cit,P.81.

(110) Ibid , P.82 .

(111) وأيضاً من خلال لجنة الشئون الوطنية المختارة لسنة 1910 تم دعم المعزل من قبل الجنرال هيرتزوج عندما كان وزيراً للشئون الوطنية لسنة 1912 للمزيد انظر :- Kallaway , Peter :- F.s.Malan The Cape Liberal Tradition, and South African Politics 1908-1924 ,the Journal of African History , Vol.15,No. 1,1974.P.118.

(112) Blausten, Richard : Foreign Investment in the Black Homelands of South Africa, African Affaris, vol. 75, No. 299, April 1976, P. 209.

(113) Cope, Nicholas:- Op.Cit , P.436.

(114) Document 9:- Op. Cit, P.45.

(115) Document 11:-Petition to King Edward V11, From The Orange River Colony Native Congress, June 1906 (Printed,IPage)Vol . 1,P.48.

(116) Keegan , Tim :-Op. Cit ,P.241.

(117) Compulsory Labour on Crown Lands in the Transvaal, The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906,Wyman & Sons Limited. London ,PP,1022,1023.

(118) Transvaal Crown Land The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906 , P.1023.

(119) Redding , Sean :- South African Blacks in a Small Town Setting: The Ironies of Control in Umtata ,1878 – 1955-,Canadian Journal of African Studies ,Vol. 26,No. I(1992) PP.75, 76.

• وكانت عبارة عن مزرعة أعطيت من قبل أحد زعماء القبائل لأحد المزارعين التجار البيض (فى ستينيات القرن 19) وقام أبناؤه بعد وفاته بتقسيمها لنحو 460 قطعة سكنية وبيعت سنة 1907.

120) فى سنه 1912 كان هناك دافعى ضرائب ملونين يعيشون فى نوروود كملاك للاراضى ومستأجرين، ولا يوجد تسجيل بوجود أو عدم وجود ملاك بيض فى المنطقة، للمزيد انظر Ridding , Sean:- OP. cit . PP.76 , 77.

(121) The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906 ,Op.cit ,PP. 661,965,966,970,1075,1077,1704 .

(122) The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol 168,1906,PP.623,641.

(123) Civil Services and Revenue Departments Estimates ,1906-1907,Fourth Series ,Vol .158,My28 To June 18,PP.623,670,62,63,1362 وحكم على دينزولو زعيم ثورة أن تخصص له أحد مزارع البيض ليعيش عليها مع إحدى زوجاته فى البامباتا بالسجن على للمزيد انظر: Nylstroom نيلستروم C. o. 18792:- Telegram from the Governor - General of the . Union of South Africa to the Secretary of State for the Colonies. (Received Colonial Office. 8.25 p. m. 18 th June 1910.

* فى جمهوريتا الترانسفال والأورنج لم تفرض ضرائب على الأكواخ ولكن تم فرض ضريبة على الرأس وضريبة عمل . أما ناتال فكانت أول مستعمرة تفرض ضرائب على الأكواخ سنة 1857 وكانت 7 شلن من 1857-1875 ثم زيدت إلى 14 شلنا، وبالنسبة لحجم قطع الأرض فهى تختلف باختلاف المقاطعات وهى عادة من 10-12 أكر ، والكوخ عادة يشكل نصف أكر. انظر: Redding Sean : Op.Cit., PP.68,69.

(124) Ibid, PP.61,62.

(125) Durkje , Gilfillan :- Restitution: Can Entitlement to Tenure Reform breake Through the Constitutional Barrier off the 1913 Cut-off Date?www. Mekonginfo .org.

(126) Rich Paul :- The Origins ot Apartheid Ideology :the Case oF Ernest Stubbs and Transvaal Native Administration 1902 – 1932, African Affairs, Vol.79, No.315 April 1980,PP.174, 175.

(127) Origins and Development ot African Nationalism ,www,anc. org .za .

(128) keegan Tim :- The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy : The Orange River Colony 1920 – 1910, Journal of Southern African Studies, Vol . 5 , No. 2 Apr. 1979 , PP. 248, 249 .

(129) Document 13 : Petition to Secretary of State for State for the Colonies, from the National Native Congress , October 1908 , Typewritten, 13 Pages, Vol . 1, P .50 .

(130) Keegan , Tim :- The Restructuring Op. Cit, P. 250.

• كانت السياسة البيضاء تنوء بثلاثة اتجاهات بخصوص الوطنيين وهى: إحلال السلام، ترقيه المسيحية والحضارة الغربية، تدمير القبلية .

(131) Hancock , w. k :- Op. Cit , PP . 316 , 317.

(132) Buell, Reymond Leslie :- Op . Cit , P . 92.

(133)الدكتور تشارلز كان عضو رابطة الأخوة العالمية League of Universal Brotherhood حيث طالب بطرد العائلات من الأرض وحدثت عمليات طرد وحدثت مأساة فى المنطقة حيث راح المطرودين بحيواناتهم يبحثون عن سيد جديد: للمزيد انظر Keegan , Tim :- The Restructuring ..., P . 249.

(134) Document 15 : Resolutions of South African Native Convention, March 24-26 , 1909 , Published in Iswilabantu (Voice of the People) , P . 53.

(135) C. o 551 / 25662 :- From Governor General Office to Colonial Office, London, About Special Transvaal War Fund . 27 July 1910. P.367.

(136) مثلما تم تحويل مملكة الزولو – التى ظلت مستعمرة حكم ذاتى تحت التاج البريطانى منذ سنة 1839 – سنة 1909 وأصبحت مساحة المنطقة 4 مليون آكر تحت سيطرة ائتمان وطنى زولولاند Zululand Native Trust ، وألحقت بناتال وأصبح الحاكم العام الرئيس الاعلى لزلولاند ، وحكم قانون ناتال الوطنى سنة 1878 المنطقة ككل Evans , Ifors – L :- Op. Cit , P. 10 .

(137) Cope, Nicholes :- Op. Cit , PP. 436, 437 .

(138) Co. 328824 :- About Land Settlement Board , 23 rd Augst, 1910.

(139) C. o 551 / 1/ 28853 :- Prospector and Farmer , 17 September 1910 .P.579.

بعد هزيمة البوير تشكلت الكثير من الأحزاب السياسية فى كلا الجمهوريتين حيث دخلوا الاتحاد فيما بعد وهم شبه متحدين .فكون بوتا قائد قوات البوير فى الترانسفال سنة 1905 حزب الشعب لحماية مصالح الأفريكانرز ورغب فى عدم الاهتمام بمصالح الأفريكانرز فقط، لهذا تحالف مع بعض الناطقين بالإنجليزية وعمل على ربط المصالح الإنجليزية بالأفريكانرية . وفى الأورنج تشكل اتحاد أورانجيا Oraugia Unie بعد حزب الشعب مباشرة برئاسة هيرتزوج ليضطلع بمصالح الأفريكانرز ، وتشكل أيضا حزب جنوب إفريقيا، وتحالفت القوى الثلاث ذات الغالبية الأفريكانرية بتشكيل الاتحاد تحت مسمى حزب جنوب إفريقيا الوطنى South African National Party . كانت نتائج الأنتخابات الاتحادية 1910 كالأتى الحزب الوطنى لجنوب إفريقيا 66، الاتحاديين 38، العمل 4والمستقلين 12. انظر

Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of Califorinia Press, Berkeley, Los Angeles , london 1974 PP. 9 , 10.

327 ـــ

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق غير المنشورة:

- C.o 417 /3 , Commission Passed Under The Royal Sign Manual and Signet. appainting The Right Honorable , Sir Hercules George Robert Robinson, P.C.G.M.C. to be Her Majesties High Commissioner For South Africa 29 Feb.1884.

C.O 417 /3/9474:Selzure an English yacht by Portuguese Officials 5 June 1888.

-C.O.48 / 524: Ponoland Exploration and Manual Right 12th. March 1888.

-C. o. 48 / 532 / 13217: Naboths Blunder , Cape Times ,19 June 1897.

-C.O.48 / 524: Cape of Goode Hope (Pondoland) Letters Patent , June 1894.

-C. O. 48 / 524:- Constitutional Agitation, Aug. 29 1894.

-C. O. 48 / 524:- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.

- C. O. 48 / 524:- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August, 1894.

-C. O. 48 / 524:- The Native Moved , Sept. 5 , 1894.

-C. o. 48 / 524 / The Native Act, ANative Missionaries Protest. C. o. 48 / 524:- The Native Act.

-C. o. 48 / 53 (271) Pondos and Principle , The Cape Argus , Wednesday , June 27, 1897.

- C. o. 48 / 524: Losses And Account of Stock Thefts by Pondos ,Prime Ministers office , Natal , 18th.October, 1894.

- C. o. 48 / 524 / 20961: Dispatch From the High Commissioner ,Cape Town to The Governor Natal.13 November 1994.

-C. o. 48 / 532 / Lo 904:- Resolution adopted by the Legislative Council on the Subject of the maintenance of Peace in South Africa, Government House , Cape Town 22 May 1897.

- C. o. 48 / 532 (272) Cape Parliament Legislative Council, Wednesday, June 23, 1897.

C. o. 48 / 523 / 15393:- Proceedings of the Meeting of the Congress of the South African League, Held at Port Elizabeth11-13 th February, 1897.

- C. o. 48 / 531 / 4327:- Native Rinderpest. Representative Visit to Kimberly and Taung,s office of the Government Labour Agent fro Native Territories. IMVANI, 24 the December 1896.

- C. o 551/3: About Application for a Government Form Form Land Settlement Department O.R. C. Bloemfontein 29/6/1903.

-C. o. 18792:- Telegram from the Governor - General of the. Union of South Africa to the Secretary of State for the Colonies. (Received Colonial Office. 8.25 p. m. 18 th June 1910.

- C. o 551 / 25662:- From Governor General Office to Colonial Office, London, About Special Transvaal War Fund. 27 July 1910.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

- Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge, ADocumentary History of African Polities in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934. Hoover Institution Press Second Edition U.S.A.

- Document 2:- Editorial on Taxation in Imvo Zabantsunedu November 10, 1884(Extract),

- Document 6:- The future of the Bill " Editorial in Imovzabantsundu , August 15 , 1894.

- Document7:- Question Affecting the Native and colourd people Resident in British South Africa: Statement by the Executive to the South Africa Native Congress.
- 1903 Document.8b:-Testimony off The Rev. ET.Mpela. The Rev. B.K B.Kumalo j.Twayi ,A.Jordaen, I. Mocher,I. Lavers. And Peter Thaslone ot The Native Vigilance Association of The Orange River Colony , befor The South African Native Affairs. Commission ,September23 , 1904 (Extracts) Published in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903 – 1905.
- Document 8a:- Testimony of Martin Lutli of The Natal Native Congress befor the South Africnn Native Affairs Commission, May 28/1904, (Extracts)Published of in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903-1905.
- Document 8c:- Testimony of the Rev. Samuel Jacobus Brander, The Rev.Joshu Mphotheng. Mphela, and Stephen Nguato of the Ethiopian Catholic Church in Zion , befor the South African Native Affairs Commission October 4,1904 (Extracts) (Published in Minutes of Evidence South African Native Affairs Commission , 1903 - 1905).
- Document 8d:- Testimony of James B. Mema and Johen Makue ,Transvaal,Befor the South African Native Commission, October 7,1904 (Extract) Published in Minutes of Evidence , South African Native African Commission 1903-1905.
- Document 9:- Petition to King Edward VII, From the Native United Political Associations of the Transvaal Colony, April, 25.1905 (Typewritten3Pages).
- Document 11:-Petition to King Edward V11, From The Orange River Colony Native Congress, June 1906 (Printed,IPage).
- Document 13: Petition to Secretary of State for State for the Colonies, from the National Native Congress , October 1908 , Typewritten, 13 Pages, Vol. L.
- Document 15: Resolutions of South African Native Convention, March 24-26, 1909, Published in Iswilabantu (Voice of the People).
- The Cape Colony and Simons Bay Rail Way , Hansard Parliamentary

Debates ,3rd Series , Vol.297, 17 Apr. 1885 To 7 May 1885.

- The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol. 89 , Jan 23ToFeb.27,1901 Finance Bill, May16 The Parliamentary Debates Authorized Edition fourth Series,Vol .Apl.29 ToMay16,1904.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series,Vol. I4I. Feb.I4 to Feb. 28,1905.
- The Parliamentary Debates, Vol. I32 Aug 10 to Aug. 15 , 1904.
- Land Settlement in South Africa , The Parliamentary Debates Fourth Series , Mar. 5 To Mar.16,1906, Wyman & Sons Limited, London, Vol . 153.
- Land Settlement in the Transvaal ,The Parliamentary Debates Fourth Series,Vol.129,Feb.2 To Feb. 13,1904.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol.119 ,Mar.6 To Mar.23,1903.
- Compulsory Labour on Crown Lands in the Transvaal, The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol.167, Dec.11 to 21,1906,Wyman & Sons Limited. London.
- Transvaal Crown Land The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol. 167, Dec.11 to 21,1906.

-The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol.167, Dec.11 to 21,1906.

-The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol 168,1906.

- Civil Services and Revenue Departments Estimates ,1906-1907,Fourth Series ,Vol.158,My28 To June 18.

ثالثاً: المراجع الإنجليزية:

- Buell Raymond Leslie,:-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928.
- Davenport. T. R. H:- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991.
- Dekelerk, W. A: The Puritans in Africa, A Story of Afrikanerdom, Rex Collings, London, 1978.
- Evans , Ifor:- Native policy in south Africa. An Outline Cambridge

University Press, 1934.

" Contemporary Struggles against white rule "- Gibson, Richard:- African liberation Movements oxford University Press, London , 1972.

- Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer: - From Apartheid to Nation Bulding , Oxford University Press , Cape Town , 1989.

"- Hancock W. k:- Smuts The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , 1962.

- Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy, Stockholm Sweden ,Uppsala ,1990.

- Hoagland, Jim: - South Africa Civilization in Conflict London, 1972 - Lester, Alan , Etieenne Nel and Tony Binns:- South Africa past, present and futuer, , London, , 2000.

- Lockhart J. C. M and Woodhouse:- Cecil Rhodes, The Colossus of Southern Africa , The Macmillan Company ,U.S.A 1963.

- Lundahl, Mats: Apartheid in Theory and Practice, An Economic Analysis, Westview Press, Sanfrancisco, 1992.

- Mbeki Govan:South Africa, The Peasant's Revolt, Penguin Africa Library,1984" South African in the Past War Period "- Merdith , Martin:- In The Name of Apartheid Harper&Row , Publisher , New York , London , 1985.

- Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943.

" Befor and Since the European War and the Boer Rebellion "- Plaatje , Sol. T:-. Native Life in South Africa Negro Universities Press , New York, 1969.

- Robertson. H. M:. - The Economic Condition of the Rural Natives, Schapera: - Western Civilization and the Natives of South Africa " Studies in Culture Contact , Humanities Press, New York , 1934.

- Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, Berkeley, Los Angeles , London 1974.

- Willington John: Southern Africa, A Geographical Study, Vol. 11, Cambridge 1960.
- Wilmsen , Edwin N: Land Filled with Flies Apolitical Economy of the kalahari, The University of Chicago Press,Chicag ond London 1989.

رابعاً: الدوريات الإنجليزية:

- Ballard , Charles:- The Repercussions of Rinderpest: Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol. 19 , No. 3 (1986).
- Blausten, Richard: Foreign Investment in the Black Homelands of South Africa, African Affairs, vol. 75, No. 299, April 1976.
- Crush , Jonathan and Alan Jeeves:-Transitions in the South Africa Countryside , Canadian Journal of African Studies,VoL.27, No,3 (1993).
- Feinberg Harvey M:- The 1913 Natives Land Act in South Africa:- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of African Historical Studies, Vol. 26, No. I (1993).
- Hammond – Tooke w. D:- The Transkeian Council System1895 – 1955 : An Appraisal , The Journal of African History, Vol.9. No. 3, (1968).
- Kallaway , Peter:- F.s.Malan The Cape Liberal Tradition, and South African Politics 1908-1924 ,the Journal of African History , Vol.15,No. 1,1974.
- Keegan, Tim: - The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy: Orange River Colony 1902 -1910 , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 5 , No. 2 , April 1979.
- Redding, Sean:- South African Blacks in a Small Town Setting: The Ironies of Control in Umtata ,1878 – 1955-,Canadian Journal of African Studies ,Vol. 26,No. I(1992).
- Redding, Sean:- Legal Minors and Social Children: Rural African Women and Taxation in the Transkie, South African Studies Review, Vol. 36 , No. 3. (Dec. 1993).

د. أحمد عبد الدايم محمد حسين ـــ

* * *